

Distr.: General  
4 March 2010  
Arabic  
Original: English and Spanish



## مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثالثة عشرة

البند ٢ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية

لحقوق الإنسان وتقارير المفوضية والأمن العام

### تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في كولومبيا\*\*

موجز

يحلل هذا التقرير أهم التطورات المتعلقة بحالة حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في كولومبيا خلال عام ٢٠٠٩ وفقاً للولاية المحددة في اتفاق عام ١٩٩٦ المبرم بين حكومة كولومبيا ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وهو يتضمن في جملة أمور إشارة إلى التقدم الملحوظ المحرز من حيث الانخفاض الشديد في عدد الشكاوى المتصلة بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء وتواصل محاكمة نواب في الكونغرس ومسؤولين حكوميين بسبب صلاتهم المزعومة بمنظمات شبه عسكرية.

ويقر التقرير بما أبدته الحكومة من انفتاح على التدقيق الدولي إذ استضافت أربعة مقررين خاصين ورصدت بنفسها سير تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل. وتعتزف المفوضية السامية بروح التعاون بين الحكومة ومكتب كولومبيا التابع للمفوضية والتزام الحكومة بمواجهة تحديات حقوق الإنسان.

ويبين التقرير كيفية استمرار مواجهة البلد لعدة تحديات نتيجة للتراع المسلح الداخلي من بينها الازدراء التام للقانون الدولي الإنساني من جانب جماعات حرب

\* يُعمم هذا التقرير بجميع اللغات الرسمية، أما المرفق فيُعمم باللغتين الإنكليزية والإسبانية فقط.

\*\* تأخر تقديم هذه الوثيقة حتى تتضمن أحدث المعلومات.

العصابات. ويتفاقم هذا الوضع من جراء أعمال العنف التي يتعرض لها السكان المدنيون وترتكبها جماعات مسلحة غير نظامية ظهرت عقب تسريح منظمات شبه عسكرية، والروابط بين الجماعات المسلحة غير النظامية والاتجار بالمخدرات، وشدة وقع النزاع المسلح الداخلي على السكان الأصليين والمجتمعات الكولومبية الأفريقية الأصل.

ويحلل التقرير أيضاً المصاعب المواجهة في تنفيذ القانون رقم ٩٧٥ (٢٠٠٥) ("قانون العدالة والسلام") وتزايد التهديدات وحالات الاستخدام غير المشروع لأجهزة الاستخبارات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم من الأشخاص. ويتناول التقرير مسألة الاستقطاب بين الحكومة والمجتمع المعني بحقوق الإنسان والمحكمة العليا. كما يتطرق إلى ارتفاع حالات العنف الجنسي. ويشير إلى الثغرات الكبيرة في الأعمال التام للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وممارسات التمييز والتهميش التي يتعرض لها بحكم الأمر الواقع الكولومبيون من أصل أفريقي والسكان الأصليون في عدة مقاطعات.

ويلخص هذا التقرير أيضاً بعض الأنشطة الرئيسية التي يضطلع بها مكتب كولومبيا التابع للمفوضية ويقدم عدداً من التوصيات.

## المحتويات

| الصفحة | الفقرات |       |  |
|--------|---------|-------|--|
| ٤      | ٦-١     | ..... | أولاً - مقدمة  |
| ٥      | ٩-٧     | ..... | ثانياً - السياق  |
| ٦      | ٩٩-١٠   | ..... | ثالثاً - حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني   |
| ٦      | ١٣-١٠   | ..... | ألف - وضع السلطة القضائية  |
| ٧      | ٢١-١٤   | ..... | باء - أجهزة الاستخبارات  |
| ٨      | ٣١-٢٢   | ..... | جيم - المدافعون عن حقوق الإنسان والصحفيون والنقائيون   |
|        |         | ..... | دال - عمليات التحقيق في صلات مزعومة تربط أعضاء في الكونغرس ومسؤولين حكوميين بمنظمات شبه عسكرية |
| ١٠     | ٣٥-٣٢   | ..... | هـ - الإعدام خارج نطاق القضاء  |
| ١١     | ٤٢-٣٦   | ..... | واو - العنف الجنسي   |
| ١٣     | ٤٨-٤٣   | ..... | زاي - التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة              |
| ١٤     | ٥٢-٤٩   | ..... | حاء - الاختفاء القسري  |
| ١٥     | ٥٧-٥٣   | ..... | طاء - الجماعات المسلحة غير النظامية الناشئة عن تسريح منظمات شبه عسكرية                         |
| ١٦     | ٦٥-٥٨   | ..... | ياء - القانون الدولي الإنساني  |
| ١٧     | ٧٥-٦٦   | ..... | كاف - التشريد القسري   |
| ١٩     | ٧٩-٧٦   | ..... | لام - حقوق الضحايا والقانون رقم ٩٧٥ (٢٠٠٥)   |
| ٢٠     | ٨٥-٨٠   | ..... | ميم - الفقر والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية   |
| ٢٢     | ٨٩-٨٦   | ..... | نون - التمييز  |
| ٢٣     | ٩٩-٩٠   | ..... | رابعاً - ملخص أنشطة مكتب المفوضية في كولومبيا  |
| ٢٥     | ١٠٤-١٠٠ | ..... | خامساً - التوصيات  |
| ٢٦     | ١٠٥     | ..... |  |

Annex

page

Illustrative cases of violations of human rights and breaches of international humanitarian law .....

29

## أولاً - مقدمة

١- اتفقت حكومة كولومبيا ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ على إنشاء مكتب تابع للمفوضية في كولومبيا ("مكتب كولومبيا"). ومُدّد هذا الاتفاق دون إدخال أي تعديل عليه حتى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

٢- ويراقب مكتب كولومبيا في إطار الولاية المسندة إليه حالة حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني بهدف مساعدة السلطات على وضع وتنفيذ سياسات وبرامج وتدابير ترمي إلى النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها ويقدم تقارير تحليلية إلى المفوضية السامية. ويغطي هذا التقرير عام ٢٠٠٩ ويركز على عدد من القضايا ذات الأولوية التي تُبحث بانتظام مع الحكومة.

٣- وفي عام ٢٠٠٩، أبدت كولومبيا درجة عالية من الانفتاح إزاء الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان. وأجرى أربعة مقررین خاصين زيارات إلى البلد بناء على دعوة من الحكومة وهم: (أ) المقرر الخاص المعني بحالات بالإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً (من ٨ إلى ١٨ حزيران/يونيه)؛ (ب) المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب الأصلية (من ٢٢ إلى ٢٧ تموز/يوليه)؛ (ج) المقررة الخاصة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان (من ٧ إلى ١٨ أيلول/سبتمبر)؛ (د) المقررة الخاصة المعنية باستقلال القضاة والمحامين (من ٧ إلى ١٦ كانون الأول/ديسمبر)<sup>(١)</sup>.

٤- وزارت نائبة المفوضة السامية كولومبيا في الفترة من ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ للمشاركة في المؤتمر الاستعراضي الثاني لاتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام (اتفاقية أوتاوا). وعقدت اجتماعات مع نائب الرئيس والوزراء ومسؤولين حكوميين رفيعي المستوى وممثلين لمنظمات المجتمع المدني والمجتمع الدولي. وذهبت إلى بوتومايو للوقوف بصورة مباشرة على التحديات المواجهة على الصعيد المحلي في مجال حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

٥- وحللت ثلاث هيئات من هيئات المعاهدات الوضع في البلد، وهذه هي الهيئات المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (في ٢١ و ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩)، ولجنة القضاء على التمييز العنصري (في ١٢ و ١٣ آب/أغسطس)، ولجنة مناهضة التعذيب

(١) كانت كولومبيا البلد الذي شهد خلال عام ٢٠٠٩ أكبر عدد من الزيارات التي أجراها أصحاب الولايات في إطار الإجراءات الخاصة.

(في ١٠ و ١١ تشرين الثاني/نوفمبر)<sup>(٢)</sup>. وخضعت الحكومة أيضاً في شهر آذار/مارس للاستعراض الدوري الشامل الذي يجريه مجلس حقوق الإنسان وقدم الأمين العام إلى مجلس الأمن في ١٩ آب/أغسطس التقرير الأول عن وضع الأطفال في النزاع المسلح في كولومبيا عملاً بالقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)<sup>(٣)</sup>.

٦- ويتمثل التحدي الرئيسي لعام ٢٠١٠ في إحراز التقدم في تنفيذ التوصيات المنبثقة عن تلك الاستعراضات وجميع التوصيات السابقة المتعلقة التي قدمتها المفوضة السامية على نحو فعال. وهذه عملية يقدم مكتب كولومبيا في إطارها تعاون ومشورته.

## ثانياً – السياق

٧- ما زال أعمال حقوق الإنسان إعمالاً تاماً في كولومبيا يتأثر بتزاع مسلح داخلي معقد. ويتفاقم الوضع من جراء أعمال العنف المنظمة التي ترتبط بصفة خاصة بالاتجار بالمخدرات. وقد أثر هذا الوضع تأثيراً سلبياً في تشغيل المؤسسات الديمقراطية وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلد. وتأثرت التحسينات الأمنية المحققة خلال السنوات الماضية ومستويات الانخفاض العام المسجلة في عدد جرائم القتل في سنة ٢٠٠٩ على المستوى الوطني بالارتفاع الشديد في معدلات أعمال القتل في بعض المدن مثل مدينة ميدلين وتزايد أعمال التخويف والتهديدات بالقتل التي يتعرض لها الشباب والمدافعون عن حقوق الإنسان على سبيل المثال لا الحصر، وانتشار الجماعات المسلحة غير النظامية الناشئة عن تسريح منظمات شبه عسكرية، والعنف الذي تمارسه هذه الجماعات ضد السكان المدنيين.

٨- ومن ضمن تطورات الأحداث الأخرى التي تضرر منها وضع حقوق الإنسان ارتكاب إدارة الأمن الوطني (DAS) لمخالفات خطيرة والتوتر المتواصل بين الحكومة والمحكمة العليا بما في ذلك مأزق اختيار المدعي العام ومصادفة المصاعب في إطلاق سراح المزيد من الأشخاص بعد أن أطلقت القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي (FARC-EP) سراح عدة أشخاص من بينهم رجال الشرطة والسياسيون المختطفون في النصف الأول من السنة وتواصل ازدياد القانون الدولي الإنساني من جانب جماعات حرب العصابات واعتداء هذه الجماعات على السكان المدنيين والاستقطاب السياسي الذي عززته الشكوك المتصلة باحتمال إجراء استفتاء قد يسمح للرئيس ألفارو أوربيي بترشيح نفسه لولاية ثالثة.

(٢) أعدت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واللجنة المعنية بحقوق الإنسان قوائمهما بالقضايا التي ينبغي تناولها في إطار استعراض التقارير الدورية عن كولومبيا. وسيجرى الاستعراض الفعلي لهذه التقارير في أيار/مايو وتموز/يوليه ٢٠١٠ على التوالي.

(٣) انظر الوثيقة S/2009/434.

٩- وساعد عدد من التطورات المعيارية والسياسات التي اعتمدها الحكومة على تحسين وضع حقوق الإنسان بما في ذلك الانخفاض الشديد في عدد الشكاوى المتعلقة بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء المنسوبة إلى الجيش.

## ثالثاً - حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني

### ألف - وضع السلطة القضائية

١٠- لعل التوترات والخلافات العلنية بين السلطتين التنفيذية والقضائية خلال سنة ٢٠٠٩ قوضت استقلال السلطة القضائية. وقد وثق مكتب المفوضية في كولومبيا تصريحات علنية أدلى بها مسؤولون حكوميون رفيعو المستوى وجهات اجتماعية وسياسية فاعلة تنال من مصداقية المحكمة العليا وقضاها، فضلاً عن التدخل غير المشروع بصورة مباشرة أو غير مباشرة في مهامهم عن طريق ممارسات التأثير والضغط والتهديدات. وقد تمثلت هذه الأفعال انتهاكاً لمبادئ الأمم المتحدة المتعلقة باستقلال السلطة القضائية<sup>(٤)</sup> وتثير القلق بشأن أمن بعض القضاة الشخصي.

١١- وقد دفعت المشاكل الهيكلية المستمرة المواجهة في مجال إقامة العدل<sup>(٥)</sup> والخلافات ضمن السلطة القضائية إلى المطالبة بإصلاح الجهاز القضائي. وينبغي أن تقوم أي عملية إصلاح على المشاركة وتتسم بالشفافية لضمان الأعمال التام لحق الجميع في عدالة تتميز بكفاءتها واستقلالها وعدم تحيزها وسرعتها.

١٢- ومن الأساسي تدعيم عمل السلطة القضائية ولا سيما المحكمة العليا بضمان قدرتها على أداء مهامها بالتمتع بالاستقلال والأمن والحرية والحنكة المهنية دون فرض أي قيود أو ممارسة أي ضغوط.

١٣- وقد دعت المقررة الخاصة المعنية باستقلال القضاء والمحامين خلال زيارتها في شهر كانون الأول/ديسمبر إلى تحسين حماية جميع أعضاء القضاء الفاعلين من أجل ضمان استقلالهم.

(٤) قرار الجمعية العامة ٣٢/٤٠ المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ وقرار الجمعية العامة ١٤٦/٤٠ المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥.

(٥) أفاد مكتب كولومبيا باستمرار بمواجهة مشاكل مثل "قلة الإبلاغ عن الجرائم المرتكبة ضد السلطات، والصعوبات المواجهة في الوصول إلى النظام القضائي، وعدم كفاية الاعتمادات والموارد التكنولوجية (رغم الزيادة في الميزانيات)، وعدم وجود معايير موحدة في تطبيق القانون، وعبء العمل الكبير لدى القضاة والمدعين العامين، وبطء الإجراءات، وحالات الفساد" (الفقرة ١٢ من الوثيقة A/HRC/7/39).

## باء - أجهزة الاستخبارات

١٤ - نُشرت معلومات خلال عام ٢٠٠٩ مفادها أن وكالة الاستخبارات المدنية الوطنية (التي تخضع لإشراف الرئيس المباشر) أجرت عمليات استخبارية غير مشروعة منتظمة وواسعة النطاق تعود على الأقل إلى عام ٢٠٠٣. ومن جملة الأشخاص الذين استهدفهم هذه العمليات المدافعون عن حقوق الإنسان وزعماء المعارضة السياسية وصحفيون ومسؤولون حكوميون رفيعو المستوى مثل نائب الرئيس. وعلاوة على ذلك، هناك معلومات مزعجة أصبحت مشاعة عن خضوع حتى قضاة المحكمة العليا للمراقبة. ومن الجهات التي استهدفت أيضاً لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان ومقرر خاص من الأمم المتحدة ومكتب كولومبيا ذاته. وكان الغرض من هذه الأعمال في عدة حالات هو إبطال عمل الضحايا الذين يعتبرون "أهدافاً مشروعة" لكونهم معارضين محتملين لسياسات الحكومة.

١٥ - وشملت الأنشطة غير المشروعة التي اضطلعت بها وكالة الاستخبارات المدنية الوطنية مراقبة خطوط الاتصال الهاتفي والإلكتروني والمراقبة والمضايقة والتهديد وسرقة المعلومات واقتحام المكاتب والمنازل مما أشاع جواً من الخوف وعدم الأمان وأدى في بعض الحالات إلى تعطيل عمل المدافعين عن حقوق الإنسان والنيل من مصداقيته. وانطوت الأعمال الموجهة ضد النساء على تهديدات لأبنائهن وتعرضهن أحياناً إلى العنف الجنسي.

١٦ - ويبدو أن هذه الأنشطة قد نفذتها أجهزة غير رسمية أنشأها مسؤولون رفيعو المستوى في وكالة الاستخبارات المدنية الوطنية مما منحها مظهر الشرعية والتسلسل الهرمي اللازم للحصول على المعلومات وإدارتها وتبادلها والاستفادة من موارد المؤسسة البشرية والتقنية والمالية. وقد استخدمت في بعض الحالات حتى برامج الوكالة لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم للحصول على المعلومات.

١٧ - واستهل النائب العام والمدعي العام التحقيقات ضد حوالي ٤٠ موظفاً مسؤولاً في وكالة الاستخبارات المدنية الوطنية بمن فيهم أربعة مديرين سابقين. واتخذت الحكومة التدابير الرامية إلى إعادة هيكلة الوكالة بما فيها قبول الاستقالات وإجراء تحقيقات داخلية وفصل مهام الشرطة القضائية عن الأنشطة الاستخبارية. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، أمر الرئيس بإقفال وكالة الاستخبارات المدنية الوطنية وإنشاء وكالة استخبارات جديدة.

١٨ - وبالإضافة إلى ذلك، ظل بعض أعضاء قوات الأمن العام يستعينون بأجهزة الدولة الاستخبارية لتنظيم عمليات سرية غير مشروعة ضد قطاعات حكومية اجتماعية وسياسية حاسمة باستخدام أساليب تشبه الأساليب الموصوفة أعلاه. واستهدفت هذه الأنشطة أيضاً مسؤولين حكوميين يعملون في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان. واستخدمت وحدات مختلفة تابعة لمكتب المدعي العام أحياناً المعلومات المحصلة بطريقة غير مشروعة لتوجيههم ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين الاجتماعيين.

١٩ - ومن الأمور الداعية إلى القلق بوجه خاص حالة سرقة معلومات متصلة بحقوق الأطفال من أحد موظفي الأمم المتحدة قام بها أشخاص مجهولون.

٢٠- والتحدي المطروح الآن هو تحديد المسؤوليات والظروف التي يسرت هذه الأنشطة غير المشروعة التي نفذتها وكالة الاستخبارات المدنية الوطنية والتعرف على هوية الأشخاص الذين سمحوا بتنفيذها و/أو استفادوا من ذلك. ويجب التغلب على الصعوبات التي واجهها المدعون العامون في المرحلة الأولية للتمكن من مواصلة التحقيقات بأمان وبصفة مستقلة دون أي ضغوط أو تهديدات. وقد جعل الإفلات من العقاب والافتقار إلى أساليب ديمقراطية لضبط أجهزة الاستخبارات والإشراف عليها ذلك السلوك الإجرامي أمراً ممكناً.

٢١- وعليه، ينبغي بالإضافة إلى إعلان إغلاق وكالة الاستخبارات المدنية الوطنية أن توضع الشروط القانونية والسياسية والإدارية اللازمة والتدابير المتينة لضبط أجهزة الوكالة الاستخباراتية والإشراف عليها. وينبغي أن يكون قانون الاستخبارات الجديد والمرسوم الذي يقابله مواتين في هذا الصدد. وتُحث الحكومة على اتخاذ تدابير محددة وموقوتة وشفافة لتنفيذهما. وفي هذا المضمار، ينبغي أن تعجل المؤسسات الحكومية المعنية وضع خطة عمل لإنشاء آلية وطنية لتطهير ملفات الاستخبارات بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة والضحايا المعنيين مما يسهل اضطلاع النائب العام بدور فعال حسبما أوصى به مكتب كولومبيا سابقاً.

## جيم - المدافعون عن حقوق الإنسان والصحفيون والنقايون

٢٢- سجل مكتب كولومبيا أعمال قتل وتهديد واحتجاز تعسفي وجرائم جنسية وعمليات اقتحام للمنازل والمكاتب وحالات سرقة للمعلومات استهدفت المدافعين عن حقوق الإنسان. ونسبت هذه الانتهاكات إلى أعضاء الجماعات المسلحة غير النظامية الناشئة عن تسريح منظمات شبه عسكرية وجماعات حرب العصابات ولا سيما القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي وإلى أعضاء قوات الأمن في بعض الحالات.

٢٣- وشهد عام ٢٠٠٩ زيادة في أعمال التخويف والتهديدات بالقتل التي تعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان وقادة المجتمعات المحلية وأعضاء الفئات المهمشة عبر تميمات ورسائل بالبريد الإلكتروني. وأحرز تقدم في بعض التحقيقات إلا أن معظم حالات التهديد ما زالت غير مأخوذة في الحسبان وقد تسرعت السلطات في بعض الأحيان إلى صرف النظر عنها دون أن تحقق فيها مسبقاً.

٢٤- وفي هذه الأثناء، جرى التحقيق بعجلة في بعض التهم بالتمرد والإرهاب وتشويه السمعة و/أو القذف الموجهة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين الذين يشكون في سياسات الحكومة أو يبلغون عن حالات الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان. ويجب على مكتب المدعي العام العمل بضمان الشفافية وعدم التحيز والتوقيت المناسب في كل قضية بصرف النظر عما إذا كان أحد المدافعين عن حقوق الإنسان ضحية أو متهماً بارتكاب جريمة.



٢٥- ومن دواعي القلق الشديد التهديدات وأعمال القتل التي يتعرض لها النقبانيون<sup>(٦)</sup> والصحفيون والسحاقيات واللوطيون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الجنس والأشخاص الذين ينهضون بحقوقهم. وهناك ما يشير قلقاً مماثلاً بالنسبة إلى المدافعين عن الحقوق الإثنية والحقوق المتعلقة بالأراضي للمجتمعات الكولومبية الأفريقية الأصل والسكان الأصليين. فقد تعرض للمضايقة وحتى للقتل ممثلو الضحايا ومؤيدوهم في إطار القانون رقم ٩٧٥ (٢٠٠٥) وخاصة لدى مدافعتهم عن رد الأراضي المسلوقة ومثلهم أيضاً الناشطون الداعون إلى السلام وقادة المجتمعات المحلية والمسؤولون الحكوميون الذين ينهضون بحقوق الإنسان ويدافعون عنها على غرار محلي نظام الإنذار المبكر<sup>(٧)</sup> وأمناء مظالم البلديات.

٢٦- وفي السنوات القليلة الماضية، استثمرت الحكومة كميات كبيرة من الموارد البشرية والمالية في برامج لحماية فئات مختلفة معرضة للخطر. ومع ذلك، لا بد من تحسين تنسيق هذه الجهود الجبارة وتوسيع نطاقها لكي تشمل موظفي نظام الإنذار المبكر وتدمج التركيز على منظور الجنسين وتعجل الأمور وتحد من التأخيرات بين اعتماد تدابير الحماية وتنفيذها على سبيل المثال. والنقل المتواصل لبرامج الحماية إلى شركات خاصة وغير ذلك من الإصلاحات ذات الصلة أمور ينبغي تنفيذها بالتشاور مع المنتفعين على أساس عدم إمكانية تفويض واجب الدولة المتمثل في دعم التمتع التام بالحقوق وحمايته وكفالاته ضمن ولايتها القضائية.

٢٧- وفي الفترة بين نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠٩، اتفقت الحكومة وشبكات وطنية للناشطين في مجال حقوق الإنسان والحقوق الاجتماعية والناشطين الداعين إلى السلام على إجراء يرمي إلى بحث الضمانات اللازمة للمدافعين عن حقوق الإنسان للاضطلاع بعملهم. وفي شهر نيسان/أبريل، أنشئت مائدة مستديرة وطنية بدعم نشط من المجتمع الدولي لذلك الغرض وأجريت سلسلة من المناقشات في حوالي نصف المقاطعات. ويرحب مكتب كولومبيا بهذه الممارسة والالتزامات المحددة التي تم التوصل إليها ويدعو الحكومة إلى تنفيذها على جناح السرعة. وقد تعرض المدافعون عن حقوق الإنسان المشاركون في هذه الممارسة لعدد من التهديدات بالقتل التي ما زال يتعين التحقيق فيها على نحو ملائم.

٢٨- ويلاحظ مكتب كولومبيا مع القلق أن مسؤولين حكوميين وموظفين عسكريين ظلوا يصرحون ببيانات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان ويتهمونهم بأنهم يضطلعون بأعمال مناقضة لمصالح الدولة أو متعاطفة مع جماعات حرب العصابات أو يلتمحون إلى ذلك. وتزيد هذه البيانات المخاطر الأمنية التي يتعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان ويمكن أن تحد من أنشطتهم وتولد الرقابة الذاتية وترسخ انعدام الثقة بين الدولة والمجتمع المدني.

(٦) سجل البرنامج الرئاسي الخاص بحقوق الإنسان بين شهري كانون الثاني/يناير وتشرين الأول/أكتوبر قتل ٢٧ نقابياً من بينهم ١٤ مدرساً. وفي الفترة نفسها، أفادت نقابة العمال المركزية (Central Unitaria de Trabajadores, CUT) بقتل ٣٧ شخصاً من بينهم أربع نساء.

(٧) نظام الإنذار المبكر (SAT حسب المختصر الإسباني) هو نظام يستضيفه مكتب أمين المظالم ووظيفته إعداد إنذارات بالمخاطر المتصلة بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

٢٩- وفي هذا الصدد، يرحب مكتب كولومبيا باللوائح التي أصدرها الرئيس ونائب الرئيس ووزير الشؤون الداخلية والبيانات التي صرحوا بها بخصوص شرعية عمل المدافعين عن حقوق الإنسان<sup>(٨)</sup>. ويشجّع المسؤولون رفيعو المستوى على الحفاظ على مقال عام متسق وفعال يؤيد المدافعين عن حقوق الإنسان وينبغي للمسؤولين الحكوميين من ذوي الرتب الدنيا اتباعه. وينبغي للحكومة والنائب العام فرض عقوبات على المسؤولين الحكوميين الذين يواصلون وصم المدافعين عن حقوق الإنسان.

٣٠- وسلمت المقررة الخاصة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان خلال الزيارة التي أجرتها في شهر أيلول/سبتمبر بأن الحكومة بذلت جهوداً جبارة لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان إلا أنها أكدت أنهم ما زالوا يعملون في بيئة غير مواتية من العداء والخوف.

٣١- وأحرز بعض التقدم في وضع خطط وطنية لحقوق الإنسان. وتعد المائدة المستديرة الوطنية بشأن الضمانات خطوة مهمة باتجاه وضع خطة عمل وطنية منسقة بشأن حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. واستهلت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ الخطة الوطنية للتثقيف بشأن حقوق الإنسان التي ينبغي أن تنفذها وزارة التربية والتعليم بسرعة ضمن جميع المقاطعات والبلديات.

## دال - عمليات التحقيق في صلات مزعومة تربط أعضاء في الكونغرس ومسؤولين حكوميين بمنظمات شبه عسكرية

٣٢- تواصل ارتفاع عدد السياسيين والمسؤولين الحكوميين الخاضعين للتحقيق بسبب صلاتهم المزعومة بمنظمات شبه عسكرية أو قضايا "البارابوليتيكا" (parapolitica) منذ احتجاز ثلاثة أعضاء في الكونغرس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وبحلول شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، كانت هناك ٩٣ قضية لم يبت فيها بعد ضد أعضاء في الكونغرس البالغ عددهم ٢٦٨ برلمانياً منتخباً للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠ ويتنمون إلى ١٥ حزباً سياسياً مختلفاً. وفي شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، كان هناك ما مجموعه ١٣ شخصاً مداناً و٥ أشخاص أعلنت براءتهم و٩ أشخاص أفرج عنهم نظراً إلى عدم توفر الأدلة الكافية لمحاكمتهم<sup>(٩)</sup>. وبحلول شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، رفعت ٢٤٩ دعوى ضد ١٢ محافظاً و١٦٦ رئيس بلدية و١٣ ممثلاً للمقاطعات و٥٨ مستشاراً.

٣٣- واستقال ثلاثة وأربعون عضواً من أعضاء الكونغرس ليخضعوا للتحقيق المدعي العام بدلاً من المحكمة العليا. وعلى الرغم من ذلك، قررت المحكمة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ أنها

(٨) اعترف الرئيس في بيان عام صرح به في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ بأن الدفاع عن حقوق الإنسان نشاط ضروري ومشروع من أجل تحقيق الديمقراطية.

(٩) أفرج عن خمسة أشخاص آخرين بعد أن أكملوا جزئياً تنفيذ الأحكام الصادرة بحقهم.

ستظل تمارس ولايتها القضائية في حال اتصال الجريمة المزعومة بالمناصب والوظائف التي يشغلها أعضاء الكونغرس بهذه الصفة<sup>(١٠)</sup>. وينبغي أن تنهض أحكام القضاء الجديدة بنهج أكثر توحيداً للتحقيق في هذه القضايا.

٣٤- ويرحب مكتب كولومبيا بالتدابير التي اتخذتها المحكمة العليا وحسنت تطبيق الإجراءات القانونية حسب الأصول مثل فصل المهام الصريح ضمن المحكمة أي بين مهمة التحقيق والادعاء ومهمة إصدار حكم قضائي<sup>(١١)</sup>. ومع ذلك، ما زال من الضروري اتخاذ المزيد من التدابير مثل الحق في الاستئناف الذي يبدو أن المحكمة العليا تنظر فيه.

٣٥- وتشدد قضايا "البارابوليتيكا" على ضرورة أن يرصد كل من الدولة والمجتمع المدني عن كثب العمليات الانتخابية المقرر شنها في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١. بما فيها العمليات المنظمة على مستوى البلديات والمقاطعات بهدف منع تكرار هذه القضايا. وينبغي للسلطات المعنية أن تتخذ كل التدابير اللازمة لضمان انتخابات عادلة وشفافة وديمقراطية.

## هاء - حالات الإعدام خارج نطاق القضاء

٣٦- انخفض عدد الشكاوى المتعلقة بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء المنسوبة إلى قوات الأمن ولا سيما الجيش انخفاضاً شديداً منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨<sup>(١٢)</sup> ويعزى ذلك أساساً إلى تنفيذ التدابير التي اعتمدها الرئيس ووزارة الدفاع في شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ ورصد تنفيذ هذه التدابير<sup>(١٣)</sup>. وفي سنة ٢٠٠٩، أصدرت وزارة الدفاع قواعد اشتباك جديدة ودليلاً عملياً بشأن القوانين يتضمن قواعد مهمة لاحترام حقوق الإنسان وحمايتها. والقضاء التام والمستمر على عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء أمر يقتضي من وزارة الدفاع والجيش بذل جهود متواصلة. ويرحب مكتب كولومبيا بقبول وزارة الدفاع لعرضه رصد تنفيذ بعض التدابير السياسية الرامية إلى تعزيز امتثال الجيش لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

٣٧- والعدد الكبير للقضايا المتصلة بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء المزعومة هو من دواعي القلق الشديد في السنوات المقبلة. وقد كلفت الوحدة الوطنية المعنية بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التابعة لمكتب المدعي العام بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ بالتحقيق

(١٠) انظر المرجع التالي: Providence 27032, Álvaro Araujo Castro, Criminal Court of Cassation, Act No. 291, 15 September 2009.

(١١) اتفاق المحكمة العليا رقم 001، ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٩.

(١٢) سجلت الوحدة الوطنية المعنية بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التابعة لمكتب المدعي العام ٧ شكاوى في سنة ٢٠٠٩ مقارنة بما مجموعه ١٤٤ شكاوى في سنة ٢٠٠٨ و ٤٦٤ شكاوى في سنة ٢٠٠٧.

(١٣) فصل الرئيس ٣ قادة و ٢٤ شخصاً آخر من ضباط وضباط صف عن الخدمة من ضمن التدابير الأخرى.

في ٢٧٣ ١ قضية متعلقة بما مجموعه ٢٠٧٧ ضحية (من بينهم ١٢٢ امرأة و ٥٩ قاصراً) في ٢٩ مقاطعة. وتبين هذه الأرقام أن حالات الإعدام خارج نطاق القضاء المزعومة لم تكن أفعالاً معزولة وأنه من الضروري تخصيص الموارد البشرية والتقنية والمالية الكافية لتشغيل هذه الوحدة على نحو فعال من أجل ضمان عدم إفلات هذه الحالات من العقاب.

٣٨- واعترف المقرر الخاص المعني بالإعدام خارج نطاق القضاء أو الإعدام بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي خلال الزيارة التي أجراها في حزيران/يونيه بالجهود التي بذلتها الحكومة غير أنه لاحظ مع القلق الفجوة بين السياسات وتنفيذها.

٣٩- ولا بد من بذل المزيد من الجهود لتعزيز استيعاب جميع الموظفين العسكريين للسياسات التي اعتمدها وزارة الدفاع بشأن الإعدام خارج نطاق القضاء وتقيدهم بها على وجه تام. وفي الواقع، ظل بعض أعضاء قوات الأمن يدلون ببيانات تشوه سمعة الأشخاص الذين يبلغون عن حالات الإعدام خارج نطاق القضاء ويعتمدون تدابير تصحيحية ويحققون في الحالات ويعاقبون المسؤولين عن ارتكابها. ويوحي بعض هذه البيانات بأن الموظفين العسكريين يواجهون في الغالب تهماً قضائية تافهة بالإعدام خارج نطاق القضاء بقصد الاستفسار عن العمليات العسكرية. وعلى الرغم من ذلك، هناك ١٠٩ حالات اتهام و ٣٨ حالة إدانة وثلاث حالات تبرئة تشكك في صحة مثل هذه الادعاءات في بعض الحالات على الأقل.

٤٠- وقد اعتبرت سلسلة من الممارسات الإجرائية التي يتبعها محامو الدفاع في الإجراءات القضائية أنها ممارسات مماثلة لا مبرر لها ويقدم عدد من المحامين المستقلين المشلين لموظفين عسكريين أنفسهم بصورة غير مشروعة على أنهم موظفون مسؤولون في وزارة الدفاع و/أو فيما يسمى الدفاع العسكري (DEMIL) للضغط على الشهود حتى يغيروا شهاداتهم. وتنتهك هذه الأنشطة بوضوح سياسات القيادة العسكرية العليا ووزارة الدفاع وينبغي رفضها وفرض العقوبة الواجبة عليها.

٤١- وبقي القضاء العسكري يحيل قضايا انتهاكات حقوق الإنسان إلى نظام العدالة العادي<sup>(١٤)</sup> إلا أن وجود ٢٤٩ نزاعاً بشأن الاختصاص القضائي ما زال ينبغي تسويته فيما يتصل بحالات إعدام خارج نطاق القضاء مزعومة يبين ضرورة تكثيف تلك الجهود لضمان ألا تصبح هذه النزاعات ممارسة منتظمة تتبع لإحداث تأخير لا لزوم له في الإجراءات القضائية. وينبغي أن يقتصر نطاق اختصاص القضاء العسكري على القضايا المتعلقة بجرائم الخدمة حصراً وفقاً لما هو منصوص عليه بوضوح في القانون الجنائي العسكري المنقح.

٤٢- وفي سنة ٢٠٠٩، كان هناك ما يدل أيضاً على وجود أوجه قصور خطيرة في حماية أسر الضحايا والشهود والمدعين العامين والقضاة. وقد سجل مكتب كولومبيا تهديدات بالقتل وحالة قتل ومحاولة اغتيال ضد نسيبين من أنسباء الضحايا. ووجهت التهديدات حتى إلى أعضاء نشطين في قوات الأمن تعاونوا في إطار عملية تحقيق العدالة. واقتراحاً بمحاولات

(١٤) أُحيلت ٢٥١ قضية إلى نظام العدالة العادي بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

فقدان الثقة بالإجراءات القضائية أو تأخيرها، قد يمثل ذلك خطأً من أنماط المضايقة لمنع العمليات من المضي قدماً. وينبغي للحكومة أن تعتمد تدابير ترمي إلى تعزيز حماية الشهود وأسر الضحايا وموظفي القضاء والاعتراف علناً بشرعية أعمالهم والتصدي لأي إجراءات تنهض بالإفلات من العقاب.

## واو - العنف الجنسي

٤٣ - ما زالت الإحصائيات المتعلقة بحالات العنف الجنسي بما فيها حالات العنف الممارسة في سياق النزاع المسلح الداخلي غير كاملة ومجزأة. ووفقاً للمعهد الوطني للطب الشرعي، ارتفع عدد حالات العنف الجنسي المسجلة والممارسة في سياقات مختلفة بما فيها سياق النزاع المسلح الداخلي من ١٢ ٧٣٢ حالة في سنة ٢٠٠٠ إلى ٢١ ٢٠٢ حالة في سنة ٢٠٠٨. ومن دواعي القلق الشديد أن ضحايا ما يناهز ٨٦ في المائة من تلك الحالات كانوا فتيات تتراوح أعمار معظمهن بين ١٠ سنوات و ١٤ سنة (٣١,٥ في المائة). وتبذل جهود عدة للتصدي للعنف الجنسي ومن الملح مساعدة الضحايا على نحو ملائم وتشجيع توجيه التهم ضد الجناة وضمان التبليغ عن الحالات والتحقيق فيها على نحو فعال.

٤٤ - وفي عام ٢٠٠٩، استلم مكتب كولومبيا كمية مقلقة من المعلومات عن حالات عنف جنسي تعرضت لها نساء وفتيات ونسبت إلى أعضاء في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي وفي الجماعات المسلحة غير النظامية التي ظهرت بعد تسريح منظمات شبه عسكرية. واتهمت هذه الجماعات المسلحة الأخيرة بارتكاب العنف الجنسي وإنشاء شبكات البغاء والاتجار بالبشر والاستعباد الجنسي بالحصول أحياناً على موافقة بعض أعضاء الشرطة الوطنية وحتى بالتعاون معهم وخاصة في مدينة ميدلين. وأبلغ مكتب كولومبيا بحالات اغتصاب في طوليمبا وتجنيد القوات المسلحة الثورية الكولومبية للنساء والفتيات اللواتي خضعن أيضاً لمنع الحمل القسري في أنتيوكيا.

٤٥ - ومن الأمور المثيرة لقلق شديد تسجيل عدة حالات يكون فيها الجناة المزعومون أعضاء في قوات الأمن في أنتيوكيا وأراوكا وبوغوتا وبوليفار وسيزار وتشوكو وغوافياري. وضحايا أغلبية هذه الحالات كانوا فتيات. وفي بعض الحالات، نفذت السلطات العسكرية والقانونية التدابير المناسبة مثل الاعتراف العلني بالجرم وتعجيل التحقيقات إلا أن أعضاء في قوات الأمن ساهموا في وصم الضحايا بالعار أو مارسوا الضغط على الضحايا لكي يسحب التهم الموجهة عبر الإكراه أو التهديد أو دفع المكافآت في حالات أخرى.

٤٦ - وتشير هذه الحالات إلى ضرورة أن تتخذ قوات الأمن تدابير تتسم "بعدم التسامح" وتكون صارمة وواضحة وحاسمة بخصوص العنف الجنسي بما فيها تدابير الفصل عن الخدمة. ومن الضروري اعتماد تدابير وقائية والاعتراف العلني بالوقائع (دون تعريض الضحايا للإيذاء أو إخضاعهن له مجدداً) وكفالة جبر الضرر وحد أدنى من ضمانات عدم التكرار دون انتظار

نتائج المحاكمات والإجراءات التأديبية أو استبعادها. وتشمل بعض الجهود الحسنة المبذولة في هذا الصدد تنظيم وزارة الدفاع والأمم المتحدة لموائد مستديرة عن العنف القائم على أساس نوع الجنس واعتماد تدابير ترمي إلى مساعدة الضحايا وحمايتهم ومنع العنف الجنسي.

٤٧- وعلى الرغم من الجهود التي يبذلها المدعي العام لتدريب الموظفين في مكتبه وإنشاء وحدات تحقيق خاصة، يظل الإفلات من العقاب على أفعال العنف الجنسي أمراً منتشرًا. وقد قررت المحكمة الدستورية في الأمر رقم ٠٣٦ الصادر عنها سنة ٢٠٠٩ أن عمليات التحقيق التي أجراها مكتب المدعي العام في ١٨٣ حالة من حالات العنف الجنسي لم تكن مرضية. ومن الضروري أيضاً إحراز المزيد من التقدم في تنفيذ برامج الوقاية من العنف الجنسي التي أمرت المحكمة بها وما برحت في مرحلة التصميم فقط بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ وتستلزم مشاركة المرأة الفعالة.

٤٨- وينبغي إصدار المرسوم المقابل للقانون رقم ١٢٥٧ (٢٠٠٨) بشأن التدابير الرامية إلى إذكاء الوعي ومنع جميع أشكال العنف والتمييز ضد المرأة والعقاب عليها على وجه السرعة. وفي غضون ذلك، هناك أحكام قانونية سارية مثل المصالحة غير الإلزامية ينبغي للسلطات المختصة تطبيقها بصفة مباشرة وعلى الفور.

## زاي - التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

٤٩- ما زالت كولومبيا تفتقر إلى مصدر جدير بالثقة للبيانات الرسمية بشأن التعذيب والمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة. ويبدو أن البيانات المتوفرة حالياً لا تعكس حجم المشكلة أو وقعها الفعلي. فخوف الضحايا من الأعمال الانتقامية وعدم الثقة بالمؤسسات وانعدام الدعم القانوني والنفسي والاجتماعي الملائم والافتقار إلى الحماية الكافية والتمايز ووصم الضحايا الاجتماعي هي أمور تحول دون الإدراك التام لحجم المشكلة.

٥٠- وبحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٩، كان مكتب المدعي العام في صدد التحقيق في ١٠ ٥٤٥ حالة تعذيب تتعلق بالتعذيب البدني والنفسي. وفي معظم هذه الحالات، اقترن تعذيب الضحايا بجرائم أخرى مثل الاختفاء القسري أو الاختطاف أو العنف الجنسي. ولا يقلل ارتباط هذه الحالات بانتهاكات أخرى لحقوق الإنسان من جسامة جريمة التعذيب.

٥١- وبعض فئات المجتمع هي عرضة بوجه خاص للتعذيب مثل النساء والأطفال والأحداث والسجناء والسحاقيات واللوطيين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الجنس ولا سيما في أنتيوكيا.

٥٢- ويساهم التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة كصك للوقاية والتعاون التقني في تعزيز فعالية الحماية من هذه الآفة.

## حاء - الاختفاء القسري

٥٣- ما فتى الاختفاء القسري يثير بالغ القلق. وبحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، أفاد السجل الوطني للمختفين بما مجموعه ٣٧ ٣٠٠ حالة اختفاء من بينها حوالي ١٠ ٠٠٠ حالة اختفاء قسري<sup>(١٥)</sup>. ويظل معظم هذه الحالات دون حل وتظل الجهات المسؤولة عنها ودوافعها مجهولة الهوية. وفي سياق مكافحة العصابات الإجرامية ولا سيما في ميدلين، سجل عدد من حالات الاختفاء القسري المنسوبة إلى الشرطة الوطنية.

٥٤- وبقي ضحايا الاختفاء القسري يتألفون أساساً من أحداث ورجال عاطلين عن العمل ينتمون إلى أسر فقيرة ويعيشون في مدن الأكواخ أو مناطق ريفية معزولة. ووقع الاختفاء على أسر الضحايا وخاصة على الأسر التي تعيلها النساء بما في ذلك الألم الناتج عن عدم معرفتهن لمكان وجود الأحياء كان معقداً.

٥٥- وواصل مكتب المدعي العام عمليات استخراج الجثث من مدافنها<sup>(١٦)</sup>. وبحلول شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ وبناء على القانون رقم ٩٧٥(٢٠٠٥)، كانت هناك ٢٥٢٠ حالة اختفاء قسري من أصل ما مجموعه ٣٥ ٦٦٤ جريمة معترفاً بها. ونتيجة لذلك، تم العثور على ٢ ٣٨٨ قبراً لما مجموعه ٢ ٩٠١ جثة. وعلى الرغم من ذلك، ظلت عمليات التعرف على الرفات والجثث وإرجاعها بطيئة جداً وقد تم التعرف التام على ٩١٠ جثث من بينها ٧٩٦ جثة سلمت إلى الأسر.

٥٦- ومن الأساسي إجراء التحقيقات قبل عملية استخراج الجثث لتحديد ظروف الأحداث والتعرف على الضحايا إلا أنه يصعب ضمان مشاركة أسر الضحايا التامة في الإجراءات لأن هوية الشخص الذي ينبغي استخراج جثته تكون مجهولة عادة. ويتطلب الأمر تحسين التنسيق المؤسسي بين مكتب المدعي العام والمؤسسات الوطنية المسؤولة عن البحث عن المختفين بهدف تبادل كل المعلومات المتاحة وإحالتها. ويرحب مكتب كولومبيا بالجهود المبذولة خلال عام ٢٠٠٩ ويلاحظ أنه ما زال ينبغي قطع شوط بعيد قبل أن يتسنى للأقارب المشاركة التامة في هذه العمليات.

٥٧- وقانون احترام ضحايا الاختفاء القسري وتحديد موقعهم والتعرف عليهم الذي اعتمد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ يمثل خطوة إلى الأمام في مسار الاعتراف بحقوق الضحايا. ويرحب مكتب كولومبيا أيضاً بالخطوات الأولية التي اتخذها مجلس الشيوخ باتجاه التصديق التام والسريع على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري مما سيقضي تكييف التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية.

(١٥) السجل الوطني للمختفين، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

(١٦) تنسق الوحدة الوطنية للعدالة والسلام عمليات استخراج الجثث التي أمر بها المدعون العامون على المستوى الوطني عبر المركز الافتراضي للتعرف على الهوية (CUVI).

## طاء - الجماعات المسلحة غير النظامية الناشئة عن تسريح منظمات شبه عسكرية

٥٨ - يلاحظ مكتب كولومبيا بقلق شديد انتشار الجماعات المسلحة غير النظامية الناشئة عن تسريح منظمات شبه عسكرية وتزايد أنشطتها وأعمال العنف التي ترتكبها ضد السكان المدنيين في شتى أنحاء البلد.

٥٩ - ومن ضمن أعمال العنف التي ارتكبتها هذه الجماعات خلال عام ٢٠٠٩ المجازر وجرائم القتل الانتقائي والتهديدات والتشريد القسري والعنف الجنسي. ويتألف الضحايا من قادة المجتمعات والسكان الأصليين والكولومبيين من أصل أفريقي ومسؤولين حكوميين محليين وخاصة في حال مشاركتهم في عمليات لرد الأراضي أو إدارتهم للموارد العامة. وقد استهدفت الاعتداءات الأشخاص الذين قاوموا طلبات هذه الجماعات أو كانت لديهم ممتلكات تم جماعاً معينة أو رئي أنهم يتعاونون مع جماعات أخرى أو ينتمون إليها أو صدف أنهم وجدوا في منطقة كانت موضع نزاع بين جماعات متصارعة. كما يوجد في صفوف الضحايا عدد من الأشخاص المسرحين وذلك نتيجة "لتصفية حسابات شخصية" أو بسبب رفض الانضمام إلى هذه الجماعات.

٦٠ - وأعمال العنف المنظم التي ترتكبها هذه الجماعات في المناطق الريفية والحضرية تسمح لها بفرض "سيطرة اجتماعية" واضحة بإرغام الناس على دعم أنشطتها بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وتواصل هذه الجماعات تجنيد الأطفال والأحداث واستغلالهم قسراً بالخدمة أو عبر حوافز اقتصادية للاتجار بالمخدرات أو القتل أو الاضطلاع بأنشطة استخباراتية في جملة أمور.

٦١ - ويتبع بعض هذه الجماعات أساليب عمل مشابهة لأساليب المنظمات شبه العسكرية القديمة إذ تشارك في أنشطة إجرامية مثل الاتجار بالمخدرات والابتزاز وسلب الأراضي والبغاء والاتجار بالبشر بالإضافة إلى أنشطة مشروعة وإن كانت غير نظامية أحياناً مثل ألعاب اليانصيب وخدمات الأمن. وتضم هذه الجماعات في صفوفها أعضاء مسرحين وغير مسرحين سابقين في منظمات شبه عسكرية جُند بعضهم طوعاً وبعضهم الآخر قسراً. ويشغل العديد من المقاتلين شبه العسكريين السابقين من ذوي الرتب المتوسطة والموظفين العسكريين السابقين في الوقت الحالي مناصب سامية ضمن هذه الجماعات.

٦٢ - وتتوصل هذه الجماعات أحياناً إلى اتفاقات فيما بينها أو مع وحدات قتال محلية تابعة للقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي أو جيش التحرير الوطني (ELN) بغية تسهيل الأعمال التجارية غير المشروعة ولا سيما الاتجار بالمخدرات. وتشارك في نزاعات دامية مع جماعات معادية أو حتى فيما بينها مما يولد المزيد من العنف ضد السكان المدنيين الذين يجدون أنفسهم بين شقي الرحى. وتبين مكتب كولومبيا حالات أبدى فيها أعضاء في قوات الأمن تواطؤهم الناتج أساساً عن الفساد مع هذه الجماعات فضلاً عن تغاضيهم ورضاهم عنها.



٦٣- وهذه الجماعات آخذة في التطور بسرعة وباستمرار. ويشبه هيكل جيش كولومبيا الشعبي الثوري المناهض للشيوعية (ERPAC) العامل في منطقة لوس لانوس هيكل قوات كولومبيا المتحدة للدفاع الذاتي السابقة (AUC) في حين أن جماعات أخرى اعتمدت هيكلًا خلويًا لعملياتها باختيار منظمات إجرامية والتعاقد معها لتنفيذ أنشطتها. ويتلقى مكتب كولومبيا بصفة متزايدة معلومات عن بعض الجماعات مثل جيش كولومبيا الشعبي الثوري المناهض للشيوعية أو جماعة "راستروخوس" (Rastrojos) التي تظهر في بعض مناطق البلد القدرة العملية والتنظيمية التي تتسم بها عادة العناصر الفاعلة المسلحة وفقاً لتعريف القانون الدولي الإنساني.

٦٤- وتمثل هذه الجماعات تحدياً رهيباً لسيادة القانون نتيجة لنطاق العنف المنظم الذي ترتكبه ونفوذها الاقتصادي الكبير وقدرتها على رشو السلطات ومؤسسات الدولة وصلاتها بالسلطات المحلية وشبكات التأثير المحلية وتأثيرها في الجهات الفاعلة في المجتمع والمستويات المقلقة للعنف ضد السكان المدنيين.

٦٥- وقد حققت جهود الحكومة المبذولة لمكافحة هذه الجماعات نتائج إيجابية غير أن التحدي الذي تطرحه هذه الجماعات يتجاوز إلى حد بعيد نطاق الإجماع العادي. وتتحدد الحاجة إلى مضاعفة آليات وقاية السكان المعرضين للخطر (ولا سيما الأحداث في المناطق الحضرية والريفية) وحماية المتضررين ورعايتهم إذ تعمل الجماعات في مناطق كانت مقر عمل المنظمات شبه العسكرية السابقة باستخدام هياكلها الاقتصادية والسياسية.

## ياء - القانون الدولي الإنساني

### ١- جماعات حرب العصابات

٦٦- انتقل النزاع المسلح الداخلي في السنوات الأخيرة إلى ضواحي البلد ومناطقه الحدودية بإرغام جماعات حرب العصابات على التقهقر والعمل ضمن تجمعات صغيرة في لباس مدني أحياناً مستخدمة الأسلحة الصغيرة والألغام المضادة للأفراد على نطاق واسع. وقد كان للجيش الشعبي (FARC-EP) وجيش التحرير الوطني (ELN) حضور طويل في مناطق التراجع هذه حيث تمكنا من تحصيل الموارد من المحاصيل غير المشروعة وعمليات التهريب والابتزاز المكثف.

٦٧- وفي سنة ٢٠٠٩، نسب عدد كبير من أعمال قتل السكان المدنيين إلى الجيش الشعبي وجيش التحرير الوطني<sup>(١٧)</sup>. ومن ضمن حالات خرق القانون الدولي الإنساني الأخرى

(١٧) سجل البرنامج الرئاسي الخاص بحقوق الإنسان ١٤٢ حالة قتل في أراوكا في النصف الأول من عام ٢٠٠٩ نتجت أغلبيتها عن المواجهات بين جيش التحرير الوطني والجيش الشعبي.

المنسوبة إلى جماعات حرب العصابات كانت هناك ٢٧ مجزرة على الأقل<sup>(١٨)</sup> وهجمات عشوائية وأعمال إرهابية وحالات تشريد قسري وتعذيب وممارسات العنف الجنسي ضد النساء والفتيات وعمليات احتجاز الرهائن والاعتداءات على البعثات الطبية والبنى التحتية. وتألقت صفوف ضحايا هذه الأفعال من مسؤولين حكوميين محليين منتخبين وقادة المجتمعات المحلية والمدرسين والنساء والأطفال والمراهقين. ولجأ الجيش الشعبي بوجه خاص إلى التهديدات الجماعية بانتظام وإعاقة حرية تنقل الأشخاص والسلع وإلى فرض سيطرة اجتماعية قوية بصفة عامة في المناطق الواقعة تحت سيطرته بالحد من حرية الجميع.

٦٨- وارتفع عدد أعمال قتل السكان الأصليين بنسبة ٦٣ في المائة في سنة ٢٠٠٩ مقارنة بسنة ٢٠٠٨. وتعرض قادة السكان الأصليين وممثلوهم مراراً وتكراراً للاتهامات والتهديدات. ويقيم بعض أكثر المجتمعات المحلية تضرراً في أنتيوكيا وكالداس وكاوكا ونارينيو وبوتومايو. ومذبحتا أفراد من شعب أوا ارتكبتا في شهري شباط/فبراير وآب/أغسطس وقتل فيهما ٢٣ شخصاً من بينهم ٨ أطفال هما مثالان مأسويان على استضعاف الشعوب الأصلية.

٦٩- ويواصل الجيش الشعبي وجيش التحرير الوطني تجنيد الأطفال في سياق اجتماعي صعب يتسم بالفقر وانعدام الفرص<sup>(١٩)</sup>. وما فتئ مكتب كولومبيا يطلب من جماعات حرب العصابات أن تكف على الفور عن تجنيد الأطفال وتطلق سراح الأطفال الذين سبق تجنيدهم. ومنعاً لهذه الممارسة، قدمت اللجنة المشتركة بين المؤسسات والمعنية بمنع التجنيد الدعم التقني إلى السلطات والمجتمعات المحلية في أكثر من ١٠٠ بلدية وهناك ما لا يقل عن ٦١ بلدية اعتمدت في الوقت الحالي سياسة لمنع التجنيد نتيجة للجهود الجبارة التي بذلها رؤساء البلديات وأمناء المظالم فيها.

٧٠- وأدى زرع الألغام المضادة للأفراد إلى تعدد الضحايا وعزل عدد كبير من المجتمعات الكولومبية الأفريقية الأصل ومجتمعات السكان الأصليين. وفي سنة ٢٠٠٩، قتل ٦٧ عسكرياً و٤٤ مدنياً وجرح ٣٧٣ عسكرياً و١٤٨ مدنياً وكان هناك ١١ امرأة و٤٩ قاصراً في عداد الضحايا المدنيين وفقاً للبرنامج الرئاسي الخاص بالعمل الشامل لمكافحة الألغام المضادة للأفراد. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، استضافت الحكومة المؤتمر الاستعراضي الثاني لاتفاقية أوتاوا في قرطاجنة.

٧١- وواصلت جماعات حرب العصابات أيضاً عمليات الاختطاف. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، أخذ محافظ مقاطعة كاكوتينا رهينة ثم قتل على يد الجيش الشعبي الذي ما زال يحتجز الرهائن من السكان المدنيين وأعضاء قوات الأمن في ظروف قاسية

(١٨) البرنامج الرئاسي الخاص بحقوق الإنسان، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

(١٩) أبلغت الجبهة السادسة للجيش الشعبي في ٦ أيار/مايو سكان جامبالو وكاوكا باحتمال تجنيد أبنائهم.

ولا إنسانية وبعضهم محتجز منذ أكثر من عشر سنوات. وإذ يجدد مكتب كولومبيا دعوته إلى إطلاق سراح جميع الرهائن على الفور دون تمييز ودون قيد أو شرط، يطلب من كل الأطراف المعنية أن تمنح الأولوية لمصالح الأسرى.

## ٢- قوات الأمن

٧٢- حُرقت قوات الأمن وخاصة الجيش القانون الدولي الإنساني أيضاً وإن يكن بدرجة أقل. وهناك تقارير تشير إلى أعمال القتل والهجمات العشوائية وحالات التشريد القسري والنهب والتعذيب والمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة والتهديدات والقيود التعسفية المفروضة على حرية تنقل الأشخاص والسلع. ويمكن أن تكون القيود المفروضة على توزيع الأغذية قد أثرت أحياناً في مستويات سوء التغذية ولا سيما لدى الأطفال.

٧٣- وظل أعضاء في قوات الأمن يحتلون بين كر وفر المدارس أو المنازل أو المباني المدنية الأخرى وينشئون مواقع عسكرية بالقرب منها. وإذ تعتبر هذه الأعمال أعمالاً متعمدة، من الضروري إجراء استعراض شامل للأسباب التي تفسر تجاهل التدريب الذي أتيح في مجال القانون الدولي الإنساني وعدم امتثال الجنود في الميدان للتوجيهات الصادرة عن الوزارة وقيادة الجيش.

٧٤- وفي بعض المناطق، يعرض السكان المدنيون لخطر التهديد والاعتداء من جانب جماعات حرب العصابات نتيجة لإضفاء الطابع العسكري على الحياة المدنية بصورة تدريجية وإشراك السكان المدنيين بمن فيهم الأطفال في الأنشطة الاستخبارية أو العسكرية. وعليه، من الملح أن يراعى النهج الوقائي ومبدأ "عدم الإيذاء" مراعاة تامة في أنشطة التنسيق الحكومية التي يشار إليها في التوجيه الرئاسي رقم ٠١ المؤرخ في آذار/مارس ٢٠٠٩ والمتصل بتجميع الأراضي وتشمل الجهات الفاعلة المدنية والعسكرية بضمان الحيز الإنساني اللازم لمساعدة السكان المدنيين.

٧٥- ويرحب مكتب كولومبيا بقرار المحكمة الدستورية رقم C-728 الذي صدر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ وحث الكونغرس على اعتماد قانون بشأن الاستنكاف الضميري عن الخدمة العسكرية.

## كاف - التشريد القسري

٧٦- تواصل ارتفاع حالات التشريد القسري خلال سنة ٢٠٠٩ على الرغم من تسجيل معدلات أدنى من معدلات السنوات الماضية مع استمرار انخفاض مستوى تسجيل الحالات. والتشريد القسري ظاهرة شهدتها جميع مناطق البلد مع تسجيل مستويات أعلى في مناطق أعمال القتال. وفي عام ٢٠٠٩، أثار وقع التشريد القسري الذي مارسه جماعات مسلحة غير نظامية في مقاطعات أنتيوكيا وقرطبة وتشوكو ونارينيو قلقاً شديداً.

٧٧- وفي أوائل سنة ٢٠٠٩، أصدرت المحكمة الدستورية الأمر رقم 008 لعام ٢٠٠٩ لتابعة القرار رقم T-025 لسنة ٢٠٠٤ الذي يقيم طرق تصدي الحكومة للتشريد القسري ومساعدتها للمشردين داخلياً. وشدد الأمر على ثبات التقييم المشير إلى "الوضع المنافي للدستور" ولفت النظر إلى عدم وجود سياسات عامة فعالة لمنع التشريد. ويشجع مكتب كولومبيا العمليات التي استهلت استجابة للقرار T-025 والتي ينبغي أن تشمل النائب العام وأمين المظالم ومنظمات المجتمع المدني.

٧٨- وما زال نظام الإنذار المبكر لا يستخدم استخداماً كافياً. وقد اتخذ عدد أقل من الإجراءات خلال سنة ٢٠٠٩ على الرغم من أن عدد تقارير المخاطر الصادرة في سنة ٢٠٠٩ كان مماثلاً لعدد تقارير عام ٢٠٠٨. وتواصل تسجيل حالات التشريد الجماعي في مناطق أغفلت فيها الإنذارات المبكرة و/أو تقارير المخاطر أو لم تنفذ تنفيذاً تاماً من قبل اللجنة المشتركة بين المؤسسات والمعنية بالإنذار المبكر. ويرحب بالالتزام المالي الذي تعهدت به الحكومة في سنة ٢٠٠٩ لتغطية ميزانية النظام عبر الموارد الوطنية.

٧٩- وانتزاع الجماعات المسلحة غير النظامية للأراضي هو عنصر حاسم في العديد من حالات التشريد. ويحتمل أن يكون السكان المشردون قد فقدوا ما بين ١,٢ مليار هكتار و ١٠ ملايين هكتار من الأراضي كنتيجة مباشرة للتشريد<sup>(٢٠)</sup>. ويبقى معظم هذه الأراضي في حوزة منتزعيها وعملائهم. ومن دواعي القلق الشديد ما سجل من تهديدات وحالات قتل عديدة تعرض لها قادة عمليات رد الأراضي أو المشاركون فيها.

## لام - حقوق الضحايا والقانون رقم ٩٧٥ (٢٠٠٥)

٨٠- اعترف بأهمية عملية العدالة الانتقالية الكولومبية دولياً حسبما يتبين من الإشارات الأخيرة الواردة في تقرير الأمين العام والمفوضة السامية عن حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية<sup>(٢١)</sup>. واستناداً إلى تحليل السنوات الماضية، يقترح مكتب كولومبيا اختبار الآليات القضائية وغير القضائية بالتوازي لدعم حقوق الضحايا في الوقت المناسب وعلى نحو شامل.

٨١- وأحرز تقدم بسيط في أعمال حقوق الضحايا بناء على القانون رقم ٩٧٥ (٢٠٠٥) على الرغم من الجهود التي بذلها مكتب المدعي العام. وبحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩،

(٢٠) لجنة متابعة السياسات العامة بشأن التشريد القسري، التقرير السادس المقدم إلى المحكمة الدستورية، عملية التحقق الوطنية، حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

(٢١) انظر الوثيقة A/HRC/12/18 الصادرة في آب/أغسطس ٢٠٠٩.

لم تسجل أي حالات إدانة بموجب هذا القانون<sup>(٢٢)</sup> واقتصرت الفرص المحتملة لاطلاع الضحايا على الحقيقة المتصلة بما حصل لهم ولأحبائهم أساساً على الإفادات الطوعية<sup>(٢٣)</sup> ولم تتخذ أي تدابير لجبر الضرر بمقتضى هذه الإجراءات. وأدى هذا الوضع في صفوف الضحايا المشاركين في العملية إلى زيادة شكوكهم وإعادة إيذائهم وتحطم جهودهم الرامية إلى تنظيم أنفسهم.

٨٢- ومع ذلك، تظل الحاجة إلى مثل هذا الصك القانوني لتمكين محاكمة الأفراد الجنائية أمراً ثابتاً. وفي الوقت الحالي، يحد التساهل المفرط في عملية تفريد العقوبة من الحق في العدالة. بموجب القانون ٩٧٥(٢٠٠٥) حسبما أشار إليه مكتب كولومبيا سابقاً. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يؤخذ في عين الاعتبار إدراج بعض التعديلات الإجرائية في القانون مثل ضرورة التمييز بين الجرائم "غير الخاضعة للعفو"<sup>(٢٤)</sup> والجرائم الأقل خطورة التي يعاقب عليها القانون أو إمكانية توجيه اتهام جماعي أو عدم وجوب إثبات مكتب المدعي العام لصحة كل الجرائم المذكورة خلال الإفادات الطوعية كما هو مفروض حالياً بموجب القانون بل وجوب ذلك بالأحرى في حال الجرائم "غير الخاضعة للعفو" فقط<sup>(٢٥)</sup>.

٨٣- وقد حقق الحق في معرفة الحقيقة بموجب القانون بعض النتائج الإيجابية بفضل جهود مكتب المدعي العام. وطرأت تطورات مهمة في مجال البحث عن الحقيقة مثل التطورات في إطار قضايا "البارابوليتيكا" والأدلة المحصلة التي زاد عددها على ٦ ٠٠٠ دليل واستخدمت لإعادة فتح تحقيقات جنائية عالقة والجهود المشار إليها أعلاه المبذولة بحثاً عن المختفين إلا أن الحق في معرفة الحقيقة يضمن أيضاً تنفيذ الآليات غير القضائية. وفي هذا الصدد، يشير مكتب كولومبيا إلى اقتراح المحكمة العليا الداعي إلى بدء استكشاف إمكانية إنشاء لجنة لاستجلاء الحقيقة<sup>(٢٦)</sup>.

(٢٢) في الفترة ما بين آب/أغسطس ٢٠٠٢ وتشيرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، سرح ٩٩٢ ٥١ شخصاً فرداً وجماعة وهناك ٣ ٩٥٧ شخصاً يواجهون تهماً بموجب القانون رقم ٩٧٥. وبحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، كانت هناك ٧٣٧ إفادة طوعية جاري الإدلاء بها.

(٢٣) ازداد تضيق حتى هذه الفرص نتيجة لتسليم أهم القادة شبه العسكريين إلى الولايات المتحدة الأمريكية في سنة ٢٠٠٨ بسبب انعدام آليات التعاون القانوني مع ذلك البلد.

(٢٤) قد يكون من الضروري أن يؤخذ في الاعتبار إصلاح قائمة الجرائم غير الخاضعة للعفو بهدف دمج الجرائم المنصوص عليها في المواد من ٦ إلى ٨ من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

(٢٥) من الجوانب الأخرى مثلاً لوائح الاتهام الجزئي التي شككت فيها المحكمة العليا حتى وإن كانت تمثل على ما يبدو خياراً مقبولاً من المحكمة أصلاً (القرار رقم 32022، ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩). وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، جددت المحكمة على الرغم من ذلك صلاحية لوائح الاتهام الجزئي (القرار رقم 32575، ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩).

(٢٦) قرار المحكمة رقم 32022.

٨٤- وفيما يتعلق بالحق في التعويض، يبدو أن المرسوم رقم ١٢٩٠ (٢٠٠٨) المتصل ببرنامج التعويض الإداري لم يحقق بعد التوزيع اللازم للموارد المالية. وبحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، تمت الموافقة على الموارد المطلوبة لفائدة ١٠ ٥٩٣ شخصاً من أصل أكثر من ٢٧٥ ٠٠٠ طلب مستلم. وتبقى الجهود الأخرى المبذولة معزولة ومحدودة على غرار اللجان الإقليمية المعنية برد الممتلكات والتابعة للجنة الوطنية المعنية بالتعويض والمصالحة. ولم يزود الصندوق الاستئماني للضحايا المنصوص عليه في القانون رقم ٩٧٥ (٢٠٠٥) (لاستلام ما هو مقبول من نقد وممتلكات من الجناة في الإجراءات التي ينص عليها القانون) بالموارد المتوقعة<sup>(٢٧)</sup>. وفي هذا المضمار، ينبغي تعجيل الإجراءات القضائية بالنسبة إلى الحقوق المتصلة بمصادرة الممتلكات (*extinción de dominio*) وتحويل الممتلكات التي هي في حوزة عملاء القوات شبه العسكرية إلى ملاكها المشروعين.

٨٥- وأضيفت فرصة رئيسية عندما فشل الكونغرس في اعتماد قانون للضحايا في حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وهذا القانون المتسق مع المعايير الدولية ما زال يمثل إضافة مستحسنة إلى إطار العدالة الانتقالية لكولومبيا. فقد يملأ الثغرات في عمليات التعويض القضائية والإدارية ويدمج آليات رد المنافع والممتلكات بما فيها الأراضي المنقولة إلى الغير أو إلى العملاء وينص على تعويضات عن انتهاكات الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بإيلاء اهتمام تفضيلي وفقاً للسن والأصل العرقي والجنس.

## ميم - الفقر والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٨٦- ما برحت حالات الفقر والفقر المدقع وعدم المساواة والتراكم المسلح الداخلي تحد من التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويبقى من الملح أن تظطلع الحكومة بإجراءات لمكافحة الفقر وتقليص الفجوات الواسعة بين الأغنياء والفقراء. ويجب أن تستهدف الاستراتيجيات والسياسات الرامية إلى الحد من الفقر التوزيع العادل لمنافع التنمية الاجتماعية على الجميع.

٨٧- وأظهرت الاستقصاءات المتعلقة بمهمة ربط العمل والفقر وعدم المساواة (MESEP) أن مستويات الفقر العامة بلغت نسبة ٤٦ في المائة من السكان وتسجل حتى نسبة أعلى في المناطق الريفية (٦٥,٢ في المائة). وبلغ المتوسط الوطني لمستويات الفقر المدقع ١٧,٨ في المائة غير أن هذه النسبة تكاد تتضاعف في المناطق الريفية (٣٢,٦ في المائة)<sup>(٢٨)</sup>. وتسجل تباينات

(٢٧) بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، بلغت قيمة الأموال حوالي ٢٧ مليار بيزو كولومبي (ما يعادل ١٤ مليون دولار أمريكي) في حين أن المبلغ المحدد في الميزانية لعام ٢٠٠٩. بموجب المرسوم رقم ١٢٩٠ كان يناهز ٢٠٠ مليار بيزو كولومبي (أي ١٠٠ مليون دولار أمريكي).

(٢٨) انظر المرجع التالي: Phase 1, MESEP Labour Market, Poverty and Inequality (2002–2008), executive summary, November 2009.

أيضاً في مؤشرات اجتماعية أخرى مثل معدلات الأمية<sup>(٢٩)</sup>. والتمتع بالحقوق في الصحة أمر محدود أيضاً بدرجة أكبر في المناطق الريفية بسبب العوائق المادية التي تحول دون الوصول إلى الخدمات والافتقار إلى البنى التحتية والمعلومات وتأثير النزاع المسلح الداخلي في جملة أمور. ويمكن تبين فوارق اجتماعية واقتصادية كبيرة بين المقاطعات<sup>(٣٠)</sup>. وتُظهر البيانات بشأن الأهداف الإنمائية للألفية المصنفة حسب المنطقة أن بعض المقاطعات حققت أهدافه المقترحة في حين أن بعضها الآخر متأخر كثيراً في تحقيقها.

٨٨- ولا بد لصانعي القرارات من إيلاء اهتمام خاص لبعض المجالات في إطار الأهداف الإنمائية للألفية. ومن ضمن المجالات التي خصصت لها كمية أقل من الموارد في خطط المقاطعات الإنمائية المساواة بين الجنسين والاستدامة البيئية والإسكان<sup>(٣١)</sup>.

٨٩- ويقدر أن هناك ٤,٣ ملايين شخص يعانون من نقص التغذية في كولومبيا مما يساوي ١٠ في المائة من مجموع السكان<sup>(٣٢)</sup>. وقد توقفت أو تعطلت الأنشطة الرامية إلى الحصول على موارد الغذاء التقليدية مثل صيد الأسماك والحيوانات نتيجة للنزاع المسلح الداخلي. وفي بعض المناطق، أُلغى التبخير المحاصيل المعيشية (*pancoger*). ويعاني المشردون داخلياً من حالة انعدام شديد للأمن الغذائي<sup>(٣٣)</sup>.

## نون - التمييز

٩٠- في عام ٢٠٠٩، خلصت المحكمة الدستورية، في عدة قرارات، إلى أن المعوقين يتعرضون لانتهاكات مختلفة لحقوق الإنسان ولا سيما في سياق النزاع المسلح الداخلي وفيما يتعلق بالتعليم والصحة والعمل<sup>(٣٤)</sup>. وتصديق كولومبيا على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في تموز/يوليه ٢٠٠٩ يتيح فرصة للمضي قدماً في ضمان إيلاء اهتمام تفضيلي لحقوق هؤلاء الأشخاص وحمايتهم. وتُحث الحكومة على التصديق على البروتوكول الاختياري للاتفاقية أيضاً.

(٢٩) تبلغ معدلات الأمية في المناطق الريفية ١٤,٨ في المائة بينما يبلغ المتوسط الوطني ٦,٩ في المائة (انظر المرجع

التالي: (Quality of Life Survey 2008, Departamento Administrativo Nacional de Estadísticas (DANE)).

(٣٠) يبلغ دليل التنمية البشرية لبوغوتا ٨٤,٣ ولتشوكو ٦٧,٤ ولكاكوتيا ٧٢,٢ (المرجع: (National University of Colombia)).

(٣١) انظر المرجع التالي: "The Contribution of Departmental Development Plans to Achievement of the Millennium Development Goals", Colombia Líder, October 2009.

(٣٢) انظر المرجع التالي: Food and Agriculture Organization of the United Nations/World Food Programme, *The State of Food Insecurity in the World* (Rome, 2009).

(٣٣) انظر المرجع التالي: Sixteenth Report to Congress of the National Ombudsman in Colombia, July 2009.

(٣٤) القرارات رقم T-022 (التعليم) ورقم T-096 ورقم T-105 (الصحة) ورقم T-125 (العمل) على سبيل المثال.

- ٩١- وازدادت الاعتداءات على مجتمع السحاقيات واللوطين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الجنس في مدن مثل بوغوتا وكالي وميدلين وكوكوتا. وشددت المحكمة الدستورية عبر قرارها رقم C-029 الصادر في عام ٢٠٠٩ على انعدام حماية الأزواج من الجنس الواحد.
- ٩٢- ويرحب بقرار الحكومة المتخذ لدعم إعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الشعوب الأصلية وروحه ومبادئه التوجيهية. ومع ذلك، ما زالت هناك تحديات كبرى مطروحة فيما يتصل بالأقليات الإثنية بما في ذلك اعتماد قانون لمعاقبة التمييز العنصري وإعادة تأكيد الالتزامات المتعهد بها في مؤتمر ديربان الاستعراضي في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ واستحداث نظام إحصائي مزود ببيانات مصنفة عن الشعوب الأصلية والكولومبيين من أصل أفريقي.
- ٩٣- ويبدو أن البيانات المتاحة تشير إلى تهميش الشعوب الأصلية والمجتمعات الكولومبية الأفريقية الأصل وتعرضها بحكم الواقع للتمييز العنصري. والمقاطعات الخمس التي تسجل أعلى نسبة مئوية من السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر أو في حالة فقر مدقع (بوليفار وكاوكا وتشوكو وقرطبة ونارينيو) هي المقاطعات التي تقطن فيها أعداد غفيرة من الكولومبيين من أصل أفريقي والسكان الأصليين<sup>(٣٥)</sup>.
- ٩٤- وتعاني عدة مجتمعات من السكان الأصليين من سوء التغذية. وقد أفيد بحالات وفاة متعلقة بسوء تغذية الأطفال في كاوكا وتشوكو ونارينيو وريزارالدا.
- ٩٥- وأدت جهود الحكومة المبذولة للتغلب على أوجه عدم المساواة بين الأعراق إلى وضع سياسات خاصة متعلقة بهذه المجتمعات<sup>(٣٦)</sup>. وعلى الرغم من ذلك، لم ينطو بعض هذه الجهود على قدر كاف من التشاور وافتقر إلى نهج تفضيلي إثنياً. ولا بد من تجسيد السياسات في تدابير ملموسة لتحسين ظروف معيشة هذه الفئات في أسرع وقت ممكن.
- ٩٦- وبلغت عدة مجتمعات من السكان الأصليين والكولومبيين من أصل أفريقي عن انعدام التشاور الحر والمسبق والمستنير بشأن "المشاريع الضخمة" لاستكشاف الموارد الطبيعية

(٣٥) في تشوكو، يمثل الكولومبيون من أصل أفريقي ٨٢,١٢ في المائة والسكان الأصليون ١٢,٦٧ في المائة من السكان. وفي كاوكا، يمثل السكان الأصليون ٢١,٥٥ في المائة والكولومبيون من أصل أفريقي ٢٢,٢ في المائة من السكان (المراجع: DANE 2005 census). ويبلغ معدل وفيات الأطفال ١٠٠٠/٥٤ في هذه المقاطعات بينما يبلغ ١٠٠٠/٨ في ميدلين (المراجع: National Health Survey (Enquesta Nacional de Salud, ENDS) 2005). ويبلغ المتوسط الوطني لمعدل وفيات الأمهات ٧٣ حالة وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي بينما يبلغ هذا المعدل ٢٥٠ حالة وفاة في تشوكو و١٢٥ حالة وفاة في كاوكا (المراجع: Colombia, Health Situation in Colombia: Basic Indicators 2007 (Ministerio de la Protección Social, 2007)).

(٣٦) انظر على سبيل المثال المرجعين التاليين: the Comprehensive Long-term Plan for the Black, Afro-Colombian, Palanquera and Raizal Populations 2005-2007; and the "State Policy for the Colombian Pacific Coast" (Colombia, Consejo Nacional de Política Económica y Social (Conpes), Doc. No. 3491, 2007).



الموجودة في أراضيها في أنتيوكيا وكالداس وكاوكا وتشوكو واستغلال هذه الموارد. وقد قتل بعض قادة مجتمعات السكان الأصليين الذين شاركوا في عمليات للتشاور وتكوين توافق في الآراء. وفي سنة ٢٠٠٩، أعلنت المحكمة الدستورية أن النظام الأساسي للتنمية الريفية باطل نظراً إلى انعدام التشاور<sup>(٣٧)</sup>. ويرحب بمبادرة الحكومة الرامية إلى إعداد مشروع قانون لتنظيم الحق في التشاور. ويجب أن تنطوي هذه العملية على مشاورات مع مجتمعات السكان الأصليين والكولومبيين من أصل أفريقي وتضمن مشاركتها الفعالة.

٩٧- وقررت المحكمة الدستورية في الأمر رقم 004 الصادر في سنة ٢٠٠٩ أن النزاع المسلح الداخلي قد يسبب إبادة عدة شعوب أصلية من الناحية الثقافية أو البدنية وأمرت بوضع خطط لحفظ أعراق ٣٤ شعباً وتنفيذها. وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الحكومة ومنظمات السكان الأصليين، ما زالت هذه الخطط حتى الآن في مرحلة أولية وتستلزم دفعة قوية لضمان الحماية السريعة. وفضلاً عن ذلك، أعلنت المحكمة في الأمر رقم 005 الصادر في سنة ٢٠٠٩ أن الحقوق الأساسية للمجتمعات الكولومبية الأفريقية الأصل هي موضع تجاهل منتظم ومستمر.

٩٨- وبخلاف عام ٢٠٠٨ أجريت التظاهرات التي شجعتها منظمات السكان الأصليين (Minga) في أجواء عامة مسالمة خلال سنة ٢٠٠٩ بفضل التعاون البناء بين منظمات السكان الأصليين والسلطات الحكومية وقوات الأمن. وعلى الرغم من ذلك، ينبغي التقدم في عمليات التحقيق في أعمال العنف التي حصلت خلال تظاهرات منظمات Minga في عام ٢٠٠٨ بهدف التعرف على المسؤولين عن أعمال العنف واستخدام القوة المفرط ومعاقتهم.

٩٩- وإذ اعترف المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب الأصلية بمبادرات الحكومة الرامية إلى النهوض بحقوق الشعوب الأصلية في الصحة والتعليم وأراضيها خلال الزيارة التي أجراها في شهر تموز/يوليه، شدد على ضرورة تدعيم جميع التدابير وضمان تنفيذها الفعال بالتشاور مع الشعوب الأصلية المتضررة.

## رابعاً - ملخص أنشطة مكتب المفوضية في كولومبيا

١٠٠- يواصل مكتب كولومبيا أداء مهامه في إطار الولاية المكلف بها، أي مراقبة حالة حقوق الإنسان والنهوض بها وإسداء المشورة والتعاون التقني. وفي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، كان المكتب قد تلقى ٣٨٧ شكوى وتابع ٢٧٩ ١ شكوى. وقد أوفد ما مجموعه ٢٦٤ بعثة مراقبة مما مثل حضوراً في الميدان خلال ٧٨٨ يوماً بالإنجاء. وسمحت هذه البعثات المضطلع بها في الغالب في مناطق يكون فيها حضور الدولة ضعيفاً أو معدوماً

(٣٧) القرار رقم C-175 الصادر في سنة ٢٠٠٩.

برصد الأوضاع على مستوى الأقاليم والبلديات ودعم العمليات المحلية وإسداء المشورة إلى السلطات ومنظمات المجتمع المدني. وفي عام ٢٠٠٩، طلب الرئيس من مكتب كولومبيا أن يدعم ويرصد عمليات التحقيق في مذبحّة أفراد من شعب أوا التي حصلت في شهر آب/أغسطس. ورداً على هذا الطلب، ذهب المكتب إلى موقع الجريمة وقدم دعمه إلى الضحايا والمدعي العام المكلف بالتحقيق وشاطر ملاحظاته وتوصياته مع السلطات الوطنية.

١٠١- ودعم مكتب كولومبيا عملية استعراض البلد من جانب هيئات المعاهدات وآلية متابعة توصيات الاستعراض الدوري الشامل. وعزز تعاونه مع الحكومة لتنظيم قاعدة بيانات لتتبع التوصيات والطلبات الدولية لاتخاذ الإجراءات. بما فيها التوصيات والطلبات التي يقدمها المكتب وأصحاب الولايات في إطار الإجراءات الخاصة. ونظم أيضاً حلقات دراسية عن عدالة الشعوب الأصلية وعن حقوق المعوقين وعن حقوق الإنسان وقطاع الأعمال الخاص بالتركيز على دور مبادرة الاتفاق العالمي. وزود مكتب المدعي العام بدعم الخبراء في إطار عمليات التحقيق في العنف الجنسي. ونظم أو حضر ما مجموعه ٣٠٤٧ اجتماعاً من بينها ١٥٤٢ اجتماعاً مع المؤسسات العامة و٩٨١ اجتماعاً مع المجتمع المدني و٢٦٣ اجتماعاً مع منظمات الأمم المتحدة و٢٦١ اجتماعاً مع المجتمع الدولي.

١٠٢- وفي شهر تشرين الثاني/نوفمبر، تبادل مكتب كولومبيا والحكومة رسائل بشأن التعاون الذي ينبغي توفيره خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ والتزاماً برصد التدابير التي اعتمدها وزارة الدفاع للتغلب على حالات الإعدام خارج نطاق القضاء.

١٠٣- وقدم مكتب كولومبيا الدعم اللوجستي إلى أربعة مقررّين خاصين ونائبة المفوضة السامية خلال زيارتهم ويتوجه بعبارات الشكر إلى دولة كولومبيا ومنظمات المجتمع المدني على تعاونها التام معه في هذا المسعى.

١٠٤- وخلال عام ٢٠٠٩، طبع مكتب كولومبيا ووزع ١٧٩ ١٠٣ نسخة عن مختلف المنشورات من بينها ١٨ منشوراً جديداً و١٠ منشورات أعيدت طباعتها ونشرت ١٠٠٨ مذكرات إعلامية عن مكتب كولومبيا في وسائل الإعلام وصدر ٣١ بياناً صحفياً ونظمت حفلة موسيقية للمرة الأولى على الإنترنت خلال ٢٤ ساعة للاحتفال باليوم الدولي لحقوق الإنسان. وافتتح مكتب كولومبيا حسابين على موقعي "فيسبوك" (Facebook) و"تويتر" (Twitter) حيث تناقش الأخبار والقضايا وأدوات النهوض بحقوق الإنسان وتعمم على الملأ.

## خامساً - التوصيات

١٠٥- تكرر المفوضة السامية توصياتها السابقة وتحث مجدداً الحكومة والجماعات المسلحة غير النظامية والمجتمع المدني عامة على إيلاء الأولوية للاحترام التام لحقوق

الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وعلاوة على ذلك وبهدف المساهمة في تحقيق سلام دائم عبر الحوار والمفاوضات، فإن المفوضية السامية:

(أ) تجدد دعوة جميع الأطراف في النزاع إلى قبول القانون الدولي الإنساني والتقيّد به على وجه تام باحترام حياة السكان المدنيين وسلامة كياناتهم وممتلكاتهم واستقلالهم دون استثناء ولا سيما أشدهم ضعفاً؛ وهي تصر على أن تطلق الجماعات المسلحة غير النظامية سراح جميع المختطفين على الفور ودون قيد أو شرط وأن تكف عن تجنيد الأطفال وتطلق سراح كل الأطفال المجندين فوراً؛

(ب) تحث الحكومة على تنفيذ التدابير الخمسة عشر التي اتخذتها وزارة الدفاع تنفيذاً فعالاً وحماية الضحايا والشهود وموظفي القضاء المعنيين بالحاكمة على حالات الإعدام خارج نطاق القضاء؛ وتطلب التقيّد الصارم بالقيود المفروضة على اختصاص القضاء العسكري؛

(ج) تحث أيضاً الحكومة على ضمان حماية السكان المدنيين من أعمال العنف المنظم التي ترتكبها الجماعات المسلحة غير النظامية الناشئة عن تسريح منظمات شبه عسكرية من خلال تنفيذ استراتيجيات ملائمة لمكافحةها؛ وتوصي بتكثيف الجهود لمنع أي صلات بهذه الجماعات أو أي تصرفات تنم عن التغاضي أو الرضا عنها من جانب قوات الأمن والتحقيق في هذه الصلات والتصرفات والحاكمة عليها ومعاقبتها بحزم ووضوح؛

(د) تشجع المدعي العام على استحداث نظام لجمع معلومات موثوقة عن ارتكاب أعمال العنف الجنسي والجرائم القائمة على أساس نوع الجنس؛ وتطلب من وزارة الدفاع تنفيذ سياسة تتسم "بعدم التسامح" بالنسبة إلى هذه الانتهاكات وتشمل فصل مرتكبي الانتهاكات عن الخدمة؛

(هـ) تشجع السلطات المعنية على تدعيم عمل نظام الإنذار المبكر من أجل الرد على نحو فعال على الإنذارات الصادرة وتوفير حماية كافية لأعضائه؛

(و) تدعو الحكومة إلى إنشاء فريق عامل مشترك بين المؤسسات لبحث عمليات الإصلاح الهيكلي والإجرائي الشامل للقانون رقم ٩٧٥ (٢٠٠٥) على نحو منسق وشفاف وقائم على المشاركة وإلى وضع آليات غير قضائية للعدالة الانتقالية؛

(ز) توصي بأن يعاقب النائب العام المسؤولين الحكوميين الذين تنال تصريحاتهم من مصداقية عمل المدافعين عن حقوق الإنسان أو تعرضه للخطر؛ وتحث الحكومة على تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في المائدة المستديرة الوطنية بشأن الضمانات للمدافعين عن حقوق الإنسان على وجه السرعة؛

(ح) تطلب من الحكومة أن تتخذ تدابير محددة لضمان احترام جميع أجهزة الاستخبارات لحقوق الإنسان وخضوعها لضوابط مدنية وقانونية صارمة وتمضي قدماً في

عمليات التحقيق بشأن مدبري الجرائم المرتكبة ومنفذيها وتنفيذ آلية فعالة لتطهير الملفات بمشاركة النائب العام الفعالة؛

(ط) تحض السلطات المختصة على المضي قدماً في التحقيقات بشأن مصادر التهديدات الموجهة خلال عام ٢٠٠٩ عبر التعميمات والرسائل بالبريد الإلكتروني والمسؤولين عنها؛

(ي) تدعو إلى التنفيذ السريع للخطط الرامية إلى حماية مجتمعات السكان الأصليين والمجتمعات الكولومبية الأفريقية الأصل فضلاً عن تنفيذ تدابير منسقة تضمن على نحو فعال التشاور الحر والمسبق والمستنير بشأن جميع المسائل التي تؤثر في حياة هذه المجتمعات وثقافتها وأراضيها؛ وتشجع الحكومة على وضع المزيد من السياسات وتنفيذها.

## Annex

### **Illustrative cases of violations of human rights and breaches of international humanitarian law**

As a complement to the High Commissioner's report on the situation of human rights in Colombia, and by way of illustration, a number of cases of human rights violations and breaches of international humanitarian law that have come to the attention of the office in Colombia of the High Commissioner for Human Rights ("OHCHR-Colombia") during the reporting period are described below.

#### **Situation of the judiciary**

The following cases illustrate the tension and public disputes between the executive and judicial branches during 2009, as well as the security difficulties sustained by certain magistrates of High Courts:

(a) In a press release issued on 25 November, the Government stated that the President of the Supreme Court had "not told the truth" when he denied that he had informed the President of the Republic that the difficulties identified by the Court to elect the Attorney General had been overcome after the withdrawal of one of the three candidates;

(b) A Supreme Court magistrate, former President of the Court, was subject to illegal surveillance attributed to the Department of National Security (DAS). In May 2009, the Inter-American Commission on Human Rights granted precautionary measures in favour of the magistrate.

#### **Intelligence services**

Information was made public in 2009 that DAS (the national civil intelligence agency reporting directly to the President) had conducted widespread and systematic illegal intelligence operations going back at least as far as 2003. These operations targeted, inter alia, human rights defenders, political opposition leaders, journalists and State officials. The cases below illustrate how the operations affected the human rights situation:

(a) On 11 and 13 February, in Santa Fe de Antioquia and Marinilla (Antioquia), several people in plain clothes, without requesting authorization, videotaped prosecutors of the Human Rights National Unit while they were performing official activities relating to cases of extrajudicial executions attributed to the army. When these people were asked who they were by the prosecutors, they identified themselves as members of military intelligence units;

(b) On 27 May, in a rural area of Yopal (Casanare), while prosecutors were performing official activities relating to an alleged extrajudicial execution in which members of the Army Unified Action Groups for Personal Freedom (Spanish acronym, GAULA) were involved, a vehicle with polarized windows, parked in front of the GAULA premises and driven by armed men in plain clothes, was seen on a number of occasions following those prosecutors and staff members of OHCHR-Colombia who were supporting them;

(c) In 2009, OHCHR-Colombia learned that, in 2004 and 2005, the DAS Intelligence Special Team G-3 ordered operations similar to the following, with the intention to instil fear in victims and force them to cease their activities. In 2005, a female lawyer, who is a human rights defender, received at home a package reading “For my beloved daughter” with a puppet and a note: “You have a beautiful family, take care of it and do not sacrifice it”. The puppet had the head and the arms separated from the body, a broken leg and torn clothes. The puppet also had the pelvic area painted in red, like blood, and a cross on the chest, with cigarette burns on one of the arms, the back and the eyes;

(d) A journalist, who is a human rights defender, has been the subject of threats since she started investigating the murder of prominent journalist Jaime Garzón in 1999. As a result, she and her young daughter had to leave the country in 2004. In 2009, OHCHR-Colombia learned that at least one of the threats was ordered and executed by DAS.

### **Human rights defenders, journalists and trade unionists**

The following are illustrative cases of killings, threats, arbitrary detentions, sexual offences, break-ins into homes and offices and information theft directed against human rights defenders, which have been attributed to members of illegal armed groups that emerged after the paramilitary demobilization and guerrilla groups, in particular the Revolutionary Armed Forces of Colombia-People’s Army (FARC-EP), as well as, in some cases, members of security forces:

(a) In May, in Arauca, the Attorney General’s Office released a prominent human rights defender, who had been in detention for more than six months on rebellion charges. No evidence was found against him;

(b) In Antioquia and Santander, five peasant leaders were released as evidence was not enough to proceed against them. They were detained for periods between 5 and 16 months;

(c) A human rights defender, who was detained in Sucre more than a year ago, is still in detention. He was accused of criminal association with paramilitary groups, although he himself had denounced these groups. The prosecutor who ordered the detention is under investigation for corruption;

(d) Between February and March, pamphlets proffering threats against sectors of the population appeared in at least 24 of the 32 departments in the country. These pamphlets, designed in a standard format, were distributed in just two weeks in places as distant as Armenia, Barranquilla, Bogotá, Chocó, Cúcuta, Medellín and Valle del Cauca. The document promoted the so-called “social cleansing” of, among others, sex workers, homosexuals, drug addicts and persons with HIV. The pamphlets warned that “[whoever] is found [...] after 10 p.m. [in the streets], we are not responsible”, ordered people to “spend more time with their family” and demanded “forgiveness from society if innocents are killed”;

(e) At the beginning of May, threatening pamphlets were distributed in Cesar, La Guajira and Magdalena. The pamphlets referred to “a gang of lawyers, public officials from Social Action, the Ombudsman’s Office, municipal ombudsmen and leaders of displaced persons” as criminals, because they defended the rights of internally displaced persons. The pamphlets threatened to “eradicate them”;

(f) On 17 and 24 February, unidentified individuals forced their way into the offices of two organizations undertaking social work in Commune 13 and north-eastern

Medellín and stole only the hard drives of the computers containing information on their work;

(g) On 11 August, two computers were stolen from the premises of the Ombudsman's Office in Córdoba (Montería), located in the offices of the Regional Ombudsman and the Community Ombudsman of Alto Sinú;

(h) On 24 April, in Patía (Cauca), a journalist from *Radio Super Popayán*, recognized for his work in denouncing abuses, was killed by an unidentified individual who broke into his home and shot him dead;

(i) On 20 May, in Currillo (Caquetá), the director of a local television station, recognized for his work in denouncing abuses, was shot dead by unidentified individuals who violently broke into his home;

(j) Between 15 and 18 June, two men and one woman, members of the National Movement of Victims of State Crimes (MOVICE) in Sucre, received death threats via e-mail, text messages and telephone calls. A few days before, on 12 June, these persons had actively participated in the Regional Round Table on Guarantees for human rights defenders in Sincelejo (Sucre).

### Extrajudicial executions

The following cases show that total and sustained elimination of extrajudicial executions, of which complaints have drastically decreased during the reporting period, requires continued efforts, including ensuring that those found responsible are properly punished in an environment of security for all parties involved:

(a) In Salento (Quindío), two men and one 18-year-old woman were killed on 16 January during a joint operation between the Army High Mountain Battalion No. 5 and DAS. The victims were reported by the army as members of FARC-EP killed in combat;

(b) In Tumaco (Nariño), on 23 May, the army allegedly killed a person whom they had previously detained. The Military Criminal Judge of Ipiales (Nariño) was in charge of the investigation for several months;

(c) In Yondó (Antioquia), on 17 October, soldiers from the Army Energy and Highways Battalion No. 7 were allegedly responsible for the death of two teenagers, 15 and 16 years of age. The victims were reported to be travelling on a motorcycle when they were shot several times without any prior warning or order to stop;

(d) In Zaragoza (Antioquia), on 15 May, a retired army sub-officer who had denounced an extrajudicial execution was killed by unknown individuals;

(e) In Bogotá, on 4 February, the brother of a victim of extrajudicial execution was murdered after instigating the investigation of his disappeared brother in Soacha. His brother had been reported as killed in combat by the army in Norte de Santander, shortly after his disappearance;

(f) In Cali (Valle del Cauca), on 10 May, a murder attempt against the brother of a victim of an extrajudicial execution was reported. The attempt was reported five days after the beginning of the judicial hearing against the individuals allegedly responsible for the execution;

(g) In Pitalito (Huila), on 8 March, a police patrol unit with two agents arrived at "Los Pinos" neighbourhood and stopped a man. One of the agents, who stated that he thought that the victim was a criminal, getting out of his vehicle, shot him in the chest.

Several neighbours witnessed the scene and claimed that the police agents did not allow them to immediately assist the victim. He died in a hospital two days later;

(h) On 2 June, the Third Penal Court of Montería (Córdoba) sentenced a major, a captain and four soldiers of Army GAULA of Montería to 28 years of imprisonment for the extrajudicial execution of two youths. Their defence included false accusations against the female prosecutor in charge of the case of bribing a witness to testify against the members of the army.

## Sexual violence

The cases below exemplify how girls and women are exposed to the sexual violence generated by all parties to the conflict, as well as by illegal armed groups which emerged after the demobilization of paramilitary organizations:

(a) In August, OHCHR-Colombia received information that criminal gangs, “*combos*” (small criminal groups of youth) and unidentified illegal armed groups were recruiting and using children from Communes 5, 6 and 7 of Medellín (Antioquia), for prostitution and sexual slavery activities, drug dealing and collection of extortions payments. It was reported that members of the National Police had a permissive attitude vis-à-vis these activities;

(b) On 16 August, in Puerto Caicedo (Putumayo), a 15-year-old girl was raped, and received death threats if she denounced the abuse. The abuse was allegedly committed by a demobilized paramilitary member, who is currently a member of the illegal armed group “Los Rastrojos”;

(c) In Puerto Asís (Putumayo), it was reported that in May members of the illegal armed group “Los Rastrojos” offered money to girls at their schools to convince them to engage in prostitution activities;

(d) In March, in Riosucio (Chocó), it was reported that the commander of the police station was allegedly responsible for the sexual abuse of two girls, aged 8 and 10;

(e) On 14 June, in the Tercer Milenio park of Bogotá, a junior police officer allegedly raped a displaced girl while other junior officers videotaped the rape;

(f) On 11 August, a 5-year-old Nukak girl from the El Refugio indigenous territory in San José del Guaviare (Guaviare) was sexually assaulted, allegedly by a soldier from the Joaquín París Army Battalion. Four other girls from the same indigenous communities, aged between 13 and 17, were said to have suffered similar assaults and to have been subjected to sexual exploitation by soldiers from the same army battalion;

(g) In March, in Yondó (Antioquia), two 15-year-old girls were allegedly raped by a soldier from the Calibío Army Battalion. The soldier was also accused of having detained the two girls for several hours and injured them;

(h) In March, in the rural area of Casabianca (Tolima), a woman was raped and subjected to other acts of sexual violence, reportedly by members of FARC-EP. In addition, the woman and her children received threats warning they would be killed if the case was reported;

(i) In accordance with the statement of a girl who had been recruited by FARC-EP, it was reported that the 18th Front of FARC-EP forced pregnant young girl members of the group to abort;



- (j) In Cauca, through information reported by the health centre in 2009, it was charged that a girl recruited by FARC-EP was forced to use contraceptive measures.

### **Torture, other inhuman or degrading treatment or punishment**

The existing data does not seem to reflect either the magnitude or the real impact of the violation. The cases below are a few examples of the seriousness of the situation:

- (a) On 26 January, more than 260 inmates from the Bellavista prison (Medellín) were ordered out of their cells by members of the National Police and the Penitentiary Guards. Around 150 inmates were separated from the group and sent to two different locations within the prison, where they were allegedly held in overcrowded conditions with no access to water, food, toilets and toilette facilities;
- (b) On 9 February, it was reported that two handcuffed youths were doused with gasoline and burned alive in a police station in Bogotá;
- (c) In Plato (Magdalena), it was reported that, on 21 June, two detained youths were beaten and threatened to death in the police station;
- (d) On 26 August, in Medellín (Antioquia), two youths who had been arrested by members of the National Police suffered physical and verbal assaults, cigarette burns, and injuries produced with a steel can, and were doused with aerosol spray on their faces and bodies;
- (e) In Mesetas (Meta), on 15 November, a youth was illegally detained and allegedly tortured by three National Police officers, who suffocated him by covering his head with a plastic bag.

### **Enforced disappearance**

Enforced disappearance continues to be a major concern of OHCHR-Colombia. Most of the situations remain unsolved, and their perpetrators and motives unidentified. Below are illustrative cases of this violation:

- (a) On 15 February, a woman, member of the trade union SINTRAGRIM, disappeared in Miravalles, El Castillo (Meta), after having denounced that civilians had been ill-treated by members of the Army Battalion 21 Vargas;
- (b) On 26 March, in Medellín (Antioquia), a man disappeared after having been arrested by National Police officers allegedly for not carrying ownership documents of the motorcycle he was riding. There is no record of him having been transferred to the police station and he was allegedly handed over to a criminal gang;
- (c) On 29 May, in Itagüí (Antioquia), three women were arrested and handed over to a criminal gang, presumably by National Police officers.

### **Illegal armed groups that have emerged after the demobilization of paramilitary organizations**

OHCHR-Colombia notes with great concern the expansion, increasing activities and violence against civilians perpetrated by illegal armed groups that emerged after demobilization of paramilitary organizations, as illustrated below:

- (a) On 1 March, five members of the same family, including a man with a disability, a woman and two children aged 2 and 8, were killed in Patía (Cauca), presumably by members of the illegal armed group “Los Rastrojos”;
- (b) The killing of two fishermen and the enforced disappearance of another five in Litoral de San Juan (Chocó), on 19 March, were attributed by the authorities to the same illegal armed group “Los Rastrojos”;
- (c) Between 2 and 3 November, eight Afro-Colombians, members of the same family, were killed in Barbacoas (Nariño) by individuals who presented themselves as members of the illegal armed group “Águilas Negras”;
- (d) In the Bajo Cauca region (Antioquia), during the first semester of 2009, members of the different illegal armed groups in the region were recruiting and using children for logistics activities, intelligence work and selective killings (*sicariato*);
- (e) In July, officers of the National Police in Córdoba captured two demobilized paramilitary members, who were travelling in a public bus with 16 newly recruited youths. The youths were recruited to join the different illegal armed groups conducting activities in the south of the department;
- (f) In Meta, in mid-2009, the illegal armed group Popular Revolutionary Anti-Communist Army of Colombia (ERPAC) was reported to have been recruiting and using youths from marginalized neighbourhoods from various municipalities, primarily with promises of short-term employment. The families have not heard from these youths since their reported recruitment.

## International humanitarian law

### Guerrilla groups

Guerrilla groups continued to disregard and reject international humanitarian law, attacking and killing civilians, especially members of indigenous peoples, planting antipersonnel mines, recruiting and using children, causing forced displacements and kidnapping, among other breaches, as exemplified below:

- (a) On 4 January, in La Vega (Cauca), members of the National Liberation Army (ELN) were allegedly responsible for the death of an 11-year-old boy who had witnessed the murder of his father at the hands of the same guerrilla group;
- (b) On 13 January, in Roberto Payán (Nariño), members of FARC-EP attacked a police station with cylinder bombs, instantly killing two girls and one boy in a sports field;
- (c) In Urrao (Antioquia), on 5 February, FARC-EP was reported to have killed two Afro-Colombian youths and to have been responsible for the displacement of 10 families who fled their homes following accusations by FARC-EP of being collaborators of the army;
- (d) On 19 February, in Barbacoas (Nariño), members of FARC-EP killed 11 Awá indigenous people, including several children and two pregnant women;
- (e) In March and October, during the blockades imposed by armed forces by FARC-EP in Arauca and Putumayo, the civilian population suffered severe restrictions to free movement and access to medicine, food and fuel;

- (f) In Villavicencio (Meta), on 6 March, members of FARC-EP were allegedly responsible for attacks against the aqueduct that provides drinking water to the city, leaving its 300,000 inhabitants without water for more than 10 days;
- (g) Between April and June, over 180 people from different rural communities in Ituango (Antioquia) remained isolated for two months, as a result of antipersonnel mines laid by FARC-EP;
- (h) On 13 April, members of ELN allegedly broke into the hospital of Saravena (Arauca) and shot dead two hospitalized National Police officers;
- (i) In May, a 17-year-old boy died as a result of the explosion of several grenades when he was forced by FARC-EP to attack a police station in Putumayo;
- (j) In El Tarra (Norte de Santander), on 17 May, a man who was being transported in an ambulance was killed, allegedly by members of ELN. Medical personnel were threatened and, after this incident, the single functioning medical centre in the area suspended its services;
- (k) On 26 May, in Carmen de Atrato (Chocó), FARC-EP threatened several people in the indigenous Emera and Katio communities and informed them that a number of antipersonnel mines had been laid around schools, private dwellings and communal places;
- (l) On 29 May, members of FARC-EP entered the municipality of Garzón (Huila) and took hostage of an elected municipal official. Two private security guards and one policeman were killed during this action;
- (m) In Quibdó (Chocó), on 7 June, members of FARC-EP launched a grenade against a liquor store, supposedly because the owner did not pay an illegal tax imposed by the group (*vacuna*). The attack caused serious injury to six civilians who happened to be there;
- (n) In Tame (Arauca), on 11 June, a Makaguan indigenous man was killed, allegedly by members of ELN;
- (o) On 21 June, in Teteyé (Putumayo) members of FARC-EP were reported to have killed an Awá indigenous man who belonged to the local Community Action Council;
- (p) Between July and August, two girls of 15 and 17 years of age and a boy of 15 years of age were recruited by FARC-EP in Toribio (Cauca);
- (q) On 19 August, a 17-year-old boy was killed when transporting explosives to the mayor's office in Guapi (Cauca), reportedly upon orders from FARC-EP;
- (r) On 12 October, the chief constable and traditional medicine doctor from the Embera Katío indigenous territory in Puerto Libertador (Córdoba) died after stepping on an antipersonnel mine, allegedly laid by FARC-EP;
- (s) On 17 October, the hospital of the municipal capital of Toribio (Cauca) was severely damaged during an attack by members of FARC-EP;
- (t) Members of FARC-EP allegedly killed two elected municipal officials from the Liberal Party, on 18 October, in Sumapaz (Cundinamarca);
- (u) In Dabeiba (Antioquia), on 5 November, three adults died and two children were injured after stepping on antipersonnel mines allegedly laid by FARC-EP. They were all members of the same family;
- (v) On 20 November, members of FARC-EP burned an inter-municipal bus in Nariño, causing the death of seven people, including two children;

(w) On 21 December, for the fifth time since 1987, the 68-year-old Governor of Caquetá was taken hostage by members of the FARC-EP, while he was at home. During this action, two policemen were injured and one killed. The next day, members of the army and the National Police found the body of the Governor, with his throat cut by members of FARC-EP, surrounded by explosives;

(x) During 2009, it was reported that FARC-EP has been recruiting children in Antioquia, Cauca, Cesar, Chocó, Nariño, Putumayo, Tolima and Valle del Cauca.

### **Security forces**

OHCHR-Colombia continued to register complaints about breaches of international humanitarian law by members of the security forces, especially against children:

(a) In February, in several regions of Cauca, the army temporarily occupied a number of schools;

(b) In February and March, in several rural areas of Valle del Cauca, it was reported that the army offered food to children in exchange for information on the whereabouts of illegal armed groups in the region;

(c) On 11 February, in the rural area of Guaviare, two boys and a girl who were attending school were injured by army gunshots discharged in response to an attack by a FARC-EP sniper who had killed a soldier;

(d) In May, troops of the Divisionary Reaction Force (FURED) from the Army Third Division established a camp within the school premises of a village in Florida (Valle del Cauca);

(e) It was reported that in July, the army had restricted free access to food in Frontino (Antioquia);

(f) In Santa Rosa (Bolívar), on 16 November, a 4-year-old child died as a consequence of an armed confrontation between the army and FARC-EP;

(g) In La Macarena (Meta), on 24 November, a farmer travelling with his 5-year-old son was shot dead in the head by a soldier of the Army Mobile Brigade No. 1. The case was presented as a “military error”.

### **Forced displacement**

Forced displacement continued to increase in 2009, although at a lower rate than in past years, with a continuous under-registration of cases, throughout the country, with higher frequency in areas of hostilities. As illustrated below, forced displacement as a result of the internal armed conflict and caused by illegal armed groups was particularly worrying in the departments of Antioquia, Córdoba, Chocó and Nariño:

(a) Following the February massacre by FARC-EP in Barbacoas (Nariño), 500 persons mostly children, were massively displaced;

(b) Between June and July, in Ituango (Antioquia), over 1,000 persons were displaced as a result of landmines allegedly laid by FARC-EP and threats from this group;

(c) On 8 June, a confrontation between the illegal armed groups “Águilas Negras” and “Los Rastrojos” caused the displacement of 513 persons in Tumaco (Nariño);

(d) On 7 July, confrontations between the army and FARC-EP caused the displacement of 49 families in the Zenú indigenous territory in Córdoba;

(e) On 23 July, a displaced population leader was murdered in Santa Fe de Ralito, Tierralta (Córdoba) by unknown individuals. The victim had been working since 2007 on a process to claim over 1,400 hectares of land stolen by former paramilitary members;

(f) In Chocó, on 17 August, 117 people from an Afro-Colombian community were displaced due to confrontations between two illegal armed groups for the control of the Bajo Baudó River area;

(g) Between 5 and 20 September, military operations carried out by the army against the illegal armed group “Los Rastrojos” caused the displacement of approximately 50 families in Bolívar (Valle del Cauca);

(h) During 2009, in Barrancón (Guaviare), several displaced groups from various indigenous peoples (Jiw/Guayabero, Nukak Makú) still lacked access to drinking water and health care was only provided once a month. In addition, the ability of the school to provide education was insufficient to cover all needs.

### **Poverty and economic, social and cultural rights**

As shown below, poverty and extreme poverty, inequality and the internal armed conflict continue to restrict enjoyment of economic, social and cultural rights:

(a) It has been reported that the inhabitants of the rural area of San José del Guaviare, near the Guayabero River (Guaviare), were denied health care by municipal authorities on the grounds that they were members of guerrilla groups or their collaborators;

(b) In some rural areas of Guaviare, several education institutions lack infrastructure and proper sanitary conditions, as well as study materials. Several teachers abandoned such institutions because of fear for their lives, as a result of the intensity of the internal armed conflict in the region.

### **Discrimination**

As shown below, attacks against the lesbian, gay, bisexual and transgender (LGBT) community have been on the rise in cities such as Bogotá and Medellín. Moreover, cases have been registered of attacks and massacres against members of indigenous peoples, as well as lack of and unsuitable free, prior and informed consultation:

(a) Cases of abuse attributed to members of the National Police against the LGBT community in various communes of Medellín (Antioquia) have been reported;

(b) In April, in Bogotá, the manager of a bar regularly attended by members of the LGBT community was physically and verbally assaulted. He also received death threats by unidentified individuals. The victim had previously received a threatening pamphlet from the so-called “Chapinero Social Cleansing Group, for a society free of gays”;

(c) Three indigenous communities of Chocó and Antioquia requested the suspension of the exploratory works for the “Careperro” mine in their territories. In some cases, the requests were made on the basis of lack of prior consultation and, in others, on the basis of irregularities in the process. Furthermore, the army entered the indigenous territories to provide protection to the construction of a heliport on a place considered as sacred by the communities;

(d) On 2 August, an indigenous leader from the Inga Villa Catalina indigenous territory of Puerto Guzmán (Putumayo) was killed by unknown individuals. The victim had been leading a consultation process since 2006 for the exploitation of 18 oil deposits located in the indigenous territory. As a result of the killing, and several threats against other indigenous leaders of the region, the Permanent Working Table of the Inga Indigenous Peoples of Puerto Guzmán withdrew from the consultation process;

(e) On 26 August, in the indigenous territory of Gran Rosario in Tumaco (Nariño), an unidentified group of armed men broke into a private house and fired their guns at close range and without consideration to women or children, against a group of people. Twelve Awá indigenous people, including two girls, five boys and an 8-month-old baby were killed during the attack. Another three people, including a girl, were wounded.

---